



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الاحد ، ١ جمادى الاولى سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٩ م . العدد ١٤٤٩

الفہرست
۱۰

٩٣٠	صفحة
٩٣١	مجلس الاعيان
٩٥٢	قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ قانون اصول المحاكمات الشرعية
٩٥٣	قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٩ قانون تعديل قانون الصحة
٩٦٠	قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ قانون التقاعد العسكري
٩٧١	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ قانون التقاعد المدني
٩٧٢	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٥٩ نظام الشؤون المالية المعدل
٩٧٣	قرار رقم (١٠) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٩٧٤	» » » » » »
	قرارات اعفاء

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الاطناء التالية اسمائهم لارتكابها الجرم المسند اليهم وتقرر حبسهم للعدة المينة مع تضمينهم الرسوم والنفقات حكماً غايياً قابلاً للاعتراض .

الرسوم والتنفقات		مدة الحبس	نوع الجرم	المحكمة	اسم الظنين
دينار	فلس				
		شهر ونصف	تزوير	عمان	علي عرابي نادر
٢	٤٠٠	سنة اشهر	سرقة	»	عواد عبد الخالق داود
١	١٠٠		سير	الزرقاء	محمد موسى حمدان
٢	١٠٠		»	»	محمد علي استيان
١	١٠٠		»	»	احمد عبد الاله ابراهيم
١	١٠٠		عائنة قانون الملح	»	محمد خير البطيخي
١	٦٠٠		حراج	»	محمد العايد المتيزل
١	١٠٠		سير	»	جمعة منطفي عبد الهادي
١	١٠٠		»	»	حسين محمد احمد
	٦٠٠		»	»	روحي عبد سعيد
١	١٠٠		»	»	فهمي موسى قميته
١	١٠٠		»	»	علاوي سليمان خلف
١	١٠٠		»	»	محمد عبد الرزاق الحمدان
٦	٤٥٠	سنة اشهر	»	»	زيدان موسى
١	١٠٠		»	»	احمد لطفي قاسم
١	١٠٠		»	»	ابراهيم اسعد العوض
١	١٠٠		»	»	ابراهيم علي سعيد
١	١٠٠		»	»	صديقي عبد الرزاق
١	١٠٠		»	»	سامي موسى النمر
١	١٠٠		»	»	احمد محمود

تصحیح خطا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٢٢	٥	Mistibiani	Mitsubishi
٨٢٢	٥	الشركة اليابانية	الشركة اليابانية (يقتصر الخطر على منتجات الشركة الماثلة لمنتجات شركة ويلز) الامركية كالسيارات وغيرها

هذه من الأصول

مجلس الاعيان

في رحمة الله تعالى

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور

نصدر اراءتنا بتعيين الذوات الآتية اعضاء في مجلس الاعيان

اعتباراً من تاريخ (١) تشرين الثاني سنة ١٩٥٩ :

الحسين بن الحسن

- ١ - دولة السيد هزاع المجالي
- ٢ - دولة السيد سعيد المنقي
- ٣ - دولة السيد سمير الرفاعي
- ٤ - دولة الدكتور حسين فخري الخالدي
- ٥ - سماحة الشيخ محمد الامين الشقيطي
- ٦ - معالي السيد خلوصي الحيزي
- ٧ - معالي السيد موسى ناصر
- ٨ - معالي السيد هاشم الجبوسي
- ٩ - معالي السيد فلاح المداحه
- ١٠ - معالي السيد عمر مطر
- ١١ - معالي السيد سابي العكشة
- ١٢ - معالي السيد عبد الله الكليب الشريده
- ١٣ - معالي السيد علي الهنداوي
- ١٤ - سماحة الشيخ محمد علي الجعبري
- ١٥ - معالي السيد فريد ارشيد
- ١٦ - سعادة السيد رشاد الخطيب
- ١٧ - سعادة السيد احسان هاشم
- ١٨ - سعادة السيد ذوقان الحسين
- ١٩ - سعادة السيد فريد العنبتاوي
- ٢٠ - سعادة السيد محمد المتور الحديدي
- ٢١ - سعادة السيد وديع دعس
- ٢٢ - سعادة الشيخ محمد ابو تايه
- ٢٣ - سعادة السيد رفيق الحسيني
- ٢٤ - سعادة السيد محمد ابو الغم
- ٢٥ - سعادة الشيخ علي الحريشه

١٩٥٩/١٠/٢٠

وزير الداخلية

وصفي مرزوق

رئيس الوزراء

هزاع المجالي

في رحمة الله تعالى

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩

قانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٥٩) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

الوظيفة والصلاحيات

المادة ٢ - تنظر المحاكم الشرعية وتفصل في المواد التالية :

- ١ - الوقف وانشاؤه من قبل المسلمين وشروطه والتولية عليه واستبداله وما له علاقة بادارته الداخلية وتحويله المسقطات والمستغلات الوقفية للاجارتين وربطها بالمقاطعة .
- ٢ - الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين أو بصحة الوقف وما يترتب عليه من حقوق أست يعرف خاص أما اذا ادعى أحد الطرفين بملكية العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف أو حكم بالوقف أو كان العقار من الاوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو الحلة وبرز مدعي الملكية في جميع هذه الحالات اوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه فعلى المحكمة ان تؤجل السير في الدعوى وتكلفه مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة ، فاذا ابرز ما يدل على اقامة الدعوى لدى تلك المحكمة تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي امامها الى ان تبين المحكمة في شأن ملكية العقار والا سارت في الدعوى واكتملتها .

٣ - مداينات أموال الايتام والاوقاف المربوطة بمجيج شرعية .

٤ - الولاية والوصاية والوراثة .

٥ - الحجر وفكة واثبات الرشد .

٦ - نصب القيم والوصي وعزلها .

٧ - المفقود .

٨ - المناكحات والمفارقات والمهر والجهاز وما يدفع على حساب المهر والنفقة والنسب والحضانة .

٩ - كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره عقد الزواج .

١٠ - تحرير التركات الواجب تحريرها والفصل في الادعاء بملكية اعيانها والحكم في دعاوى الديون التي عليها ، الا ما كان منها متعلقا بما لا غير منقول او ناشئ عن معاملة تجارية وتصفياتها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص الورثين الشرعية والانتقالية .

١١ - طلبات الدية اذا كان الفريقان مسلمين وكذلك اذا كان احدهما غير مسلم ورضيا أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية .

١٢ - التخارج من التركة كلها في الاموال المنقولة وغير المنقولة .

١٣ - الهبة في مرض الموت والوصية .

١٤ - الاذن للولي والوصي والمتولي والقسم ومحاسبتهم والحكم بنتائج هذه المحاسبة .

١٥ - الدعاوى المتعلقة بالاوقاف الاسلامية المسجلة لدى المحاكم الشرعية اذا كان الواقف غير مسلم واتفق الفرقاء على ذلك .

١٦ - كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية بين المسلمين .

١٧ - كل عقد زواج سجل لدى المحاكم الشرعية او احد مأذونيهما وما ينشأ عنه .

المادة ٣ - كل دعوى ترى في محكمة المحل الذي يقع فيه المدعى عليه ضمن حدود المملكة فان لم يكن للمدعى عليه محل اقامة في المملكة فالدعوى ترفع امام المحكمة التي يقع فيها المدعى ضمن حدود المملكة ويستثنى من ذلك الدعاوى الآتية :

١ - الدعاوى المتعلقة بالاوقاف غير المنقولة ترى في محكمة المحل الموجود فيه ذلك الوقف .

٢ - الدعاوى المتعلقة بمداينات اموال الائتام والاوقاف لا ترى الا في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد .

٣ - دعوى الوصية تقام في محكمة اقامة المتوفي او في محل وجود التركة .

٤ - تجوز رؤية دعوى النكاح في محكمة المدعى عليه او المحكمة التي جرى في منطقتها العقد وتجوز دعوى الافتراق في المحكمتين المذكورتين وفي محكمة المحل الذي وقع فيه الحادث .

٥ - لجميع المحاكم حق تقدير النفقة للاصول والفروع والصغار وفاقدي الاهلية والزوجات وطلب الحضانة وتقرير اجرة الرضاع والمسكن .

٦ - اذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على احدهم حكماً على الباقيين او كان موضوع الدعوى واحداً تقام الدعوى في محكمة احدهم واذا اقيمت في محكمة امتنع على غيرها رؤية الدعوى ما لم تكن من الدعاوى المستثناة في هذا القانون .

٧ - يحكم المحكمة في دعوى الدفع بناء على طلب الدافع .

المادة ٤ - ١ - لمحكمة على اقامة المتوفي تعيين الحصص الارثية ويجوز للمحكمة التي يقع فيها بعض الورثة تعيين الحصص الارثية اذا كان محل اقامة المتوفي خارج حدود المملكة .

٢ - لمحكمة على اقامة الصغار وفاقدي الاهلية تعيين الارضيات والقوام والمحكمة التي في منطقتها المقار اعطاء الاذن لهم .

المادة ٥ - اذا لم يعترض المدعى عليه على صلاحية المحكمة ليس للمحكمة ان تتعرض لها اما الوظيفة فالمحكمة تتعرض لها ولو لم يثرها الخصوم وكل اعتراض على الصلاحية او الوظيفة من المدعى عليه لا يعتبر الا اذا مثل قانوناً امام المحكمة .

المادة ٦ - الاعتراض على الصلاحية الشخصية دفع شكلي لا يقبل بعد الاجابة على موضوع الدعوى حضوراً ولا بعد فصلها غائباً ما لم يكن تخلف المحكوم عليه عن حضور المحاكمة النيابة لمعذرة مشروعة .

المادة ٧ - الدعوى التي لاكثر من محكمة الصلاحية لرؤيتها اذا اقيمت في احدى المحاكم امتنع على المحاكم الاخرى النظر فيها .

المادة ٨ - التغيير الذي يحدث في محل الاقامة بعد اقامة الدعوى لا يمنع دوام رؤيتها .

المادة ٩ - اذا حصل خلاف بين المحاكم الشرعية على الصلاحية فلكل من الطرفين المتخاصمين ان يطلب الى محكمة الاستئناف الشرعية تعيين المرجع على ان يقدم الطلب الى قاضي القضاة الذي يترتب عليه احواله الى محكمة الاستئناف الشرعية .

المادة ١٠ - المحجز على السفينة لا يكون الا ضمن دعوى شرعية على ان للقاضي منعه من التصرف الى نتيجة الدعوى اذا رأى من ظروف القضية ما يستدعي ذلك .

الفصل الثاني

الشروع في الدعوى

المادة ١١ - يجب ان تقدم لائحة الدعوى مشتملة على اسم كل من الفرقاء وشهرته ومحل اقامته وعلى الادعاء والبيانات التي يستند اليها وتبلغ صورة عن اللائحة الى كل من المدعى عليهم .

المادة ١٢ - ١ - كل ادعاء يستوجب رسماً مستقلاً سواء كان قبل المحاكمة او اثناها لا يعتبر ما لم يدفع رسمه مقدماً ويعتبر مبدأ الدعوى من تاريخ استيفاء الرسم .

٢ - ينظم كاتب المحكمة مذكرة الحضور ويعد نسخاً عنها بعدد نسخ لائحة الدعوى ويبلغ المدعى عليه نسخة منها مع نسخة من لائحة الدعوى .

٣ - توقع مذكرة الحضور مع نسخها من القاضي وتختتم بخاتم المحكمة الرسمي .

المادة ١٣ - تتضمن مذكرة الحضور تكليف المدعى عليه الحضور في (وقت معين) وتقديم دفاع خطي ضد لائحة الدعوى التي قدمها المدعي خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغ المذكرة اذا شاء ذلك في الدعاوى التالية :

١ - اذا كانت قيمة موضوع الدعوى اكثر من خمسين ديناراً .

٢ - الدعاوى المتعلقة بالوقف .

٣ - دعاوى النسب والارث والوصية وعزل الوصي والقسم .

٤ - دعاوى الحجر وفككه .

٥ - دعاوى الديه .

وفي هذه الحالة يجب ان لا تقل الفترة الفاصلة بين الميعاد المضروب لحضور المدعى عليه وتاريخ صدور المذكرة عن عشرين يوماً .

المادة ١٤ - يجوز للمدعى عليه في غير الدعاوى المذكورة في المادة السابقة ان يقدم دفاعاً خطياً اذا اراد أو أمرته المحكمة بذلك .

محكمة من الأهول

محكمة

محكمة

محكمة

الفصل الثالث

في المحامين

المادة ١٥٥ - كل ما يجوز للفرقاء عمله أو القيام به أمام المحكمة يجوز أن يعمل ويقوم به المحامي المدعى بموجب مك وكالة مسجلة حسب الأصول وإذا كان أحد الفرقاء شركة أو جمعية أو هيئة يجوز أن يقوم أي موظف من موظفيها المفوضين حسب الأصول بكل ما يمكنها أن تقوم به بموجب هذا القانون .

المادة ١٦ - أن كل ورقة بلغت إلى محامي أي فريق من فرقاء الدعوى تعتبر أنها بلغت بصورة قانونية إلى الموكل إذا كان مفوضاً بالتبليغ .

المادة ١٧ - يجوز لأي فريق يتوب عنه محام مدعيًا كان أم مدعى عليه أن يعزل محاميه في أي دور من أدوار المحاكمة وذلك بإبلاغ المحكمة إشعاراً بهذا العزل وتبليغ نسخة منه إلى الفرقاء الآخرين .

٢ - لا يجوز للمحامي الانسحاب من الدعوى إلا بأذن المحكمة .

الفصل الرابع

في التبليغ

المادة ١٨ - إذا أصدرت المحكمة ورقة قضائية للتبليغ :

١ - تسلّم إلى المحضر لأجل تبليغها .
٢ - وإذا كان المطلوب تبليغه يقع في منطقة محكمة أخرى ترسل الأوراق إلى تلك المحكمة لتتولى تبليغها ثم تعيدها إلى المحكمة التي أصدرتها مرفقة بمحضر يفيد ما اتخذته بشأنها من الإجراءات على أنه يحق للمحكمة التي أصدرت التبليغ أن ترسل الأوراق القضائية مباشرة إلى الهيئات التي نص هذا القانون على إجراء التبليغ بمرفقتها ولو كانت خارج منطقة المحكمة .

١٩ - يتم تبليغ الأوراق القضائية بتسليم نسخة منها إلى الفريق المراد تبليغه بالذات أو إلى وكيله المفوض قانوناً بقبول التبليغ عنه .

المادة ٢٠ - إذا تعذر تبليغ المدعى عليه بالذات يجوز إجراء التبليغ في محل إقامته لأي فرد من أفراد عائلته يمكن معه وتدل ملاحظته على أنه بلغ الثامنة عشرة من عمره .

المادة ٢١ - يجب على من بلغ الأوراق القضائية أن يوقع على نسخة منها إشعاراً بحصول التبليغ فإذا لم يوقع واقتنعت المحكمة بأنه قد تمتع عن التوقيع تقرر أن التبليغ قد تم وفق الأصول .

المادة ٢٢ - إذا لم يعثر المحضر بعد بذل الجهد على المدعى عليه أو على أي شخص يمكنه تبليغه بالنيابة عنه وإذا رفض المدعى عليه أو الشخص الذي كان يمكن تبليغه قبول التبليغ فعلى المحضر أن يعلق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها على الباب الخارجي أو على جانب ظاهري للبيان من البيت الذي يسكنه المدعى عليه أو يتعاطى فيه عمله عادة ثم يعيد النسخة الأصلية من تلك الورقة إلى المحكمة مع شرح واقعة الحال عليها ويجوز للمحكمة أن تعتبر تعليق الأوراق على هذا الوجه تبليفاً صحيحاً .

المادة ٢٣ - إذا اقتنعت المحكمة بأنه لا سبيل لإجراء التبليغ وفق الأصول المتقدمة لأي سبب من الأسباب يجوز لها أن تأمر بإجراء التبليغ .

أ - بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للبيان من البيت المعروف أنه آخر بيت كان يقيم فيه المدعى عليه أو المحل الذي كان يتعاطى فيه عمله أن كان له بيت أو محل كهذا .

ب - ينشر إعلان في الجريدة الرسمية أو إحدى صحف الأخبار .

٢ - إذا أصدرت المحكمة قراراً باتباع طريقة التبليغ هذه فعلى الرغم مما ورد في هذا القانون يجب أن يعين في القرار المذكور موعد لحضور المدعى عليه أمام المحكمة وتقديم دفاعه إذا دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً لما تتطلبه الحالة .

المادة ٢٤ - يترتب على المحضر في جميع الحالات التي يجري فيها التبليغ على أحد الوجوه المبينة في المواد المتقدمة أن يشرح فور وقوع التبليغ على الورقة القضائية الأصلية أو نسختها أو في ذيل يلحق بها بياناً بتاريخ التبليغ وكيفية إجرائه وأن يذكر فيه إذا أمكن اسم وعنوان الشخص الذي كان معرفاً للشخص المبلغ أو البيت الذي علق عليه الورقة القضائية وأن يشهد شاهداً على الأصل .

المادة ٢٥ - بعد أن تعاد الأوراق القضائية إلى المحكمة مبلغة على أحد الوجوه المبينة في أية مادة من المواد السابقة تسير في الدعوى إذا رأت أن التبليغ موافق للأصول والا تقرر إعادة التبليغ .

المادة ٢٦ - إذا كان المدعى عليه قاصراً أو شخصاً فاقد الأهلية تبلغ الأوراق القضائية إلى وليه أو الوصي عليه .

المادة ٢٧ - إذا كان المدعى عليه معتقلاً ترسل الأوراق القضائية إلى الموظف المسؤول عن المحل المعتقل فيه ليتولى تبليغه إياها ويجب على السلطة المختصة أن تحضر السجين أو المعتقل إلى المحكمة في الموعد المقرر إذا رغب في الدفاع عن نفسه وإذا لم يرغب في الحضور فعلى السلطة المختصة أن تشعر المحكمة بذلك .

المادة ٢٨ - ١ - إذا كان المدعى عليه موظفاً من موظفي الحكومة أو مستخدماً لدى إحدى السلطات المحلية يجوز للمحكمة أن ترسل الأوراق القضائية إلى رئيس المكتب أو الدائرة التابع لها ذلك الموظف ليتولى تبليغه إياها .

٢ - إذا كان المدعى عليه مستخدماً في شركة ينطبق عليها قانون الشركات يجوز للمحكمة أن ترسل الأوراق القضائية إلى سكرتير تلك الشركة أو إلى أي شخص آخر يدير مكتبها المسجل ليتولى تبليغها وفي الحالتين يحق للمحكمة عند الإيجاب التبليغ بواسطة المحضر .

المادة ٢٩ - ١ - كل شخص تسلّم أوراقاً قضائية أو أرسلت إليه ليتولى تبليغها وفقاً لهذا القانون يترتب عليه أن يقوم بتبليغها وإعادتها موقعة بمضائه مع شرح يشعر بوقوع التبليغ وتعتبر الأوراق القضائية المبلغّة على هذا الوجه أنها بلغت وفق الأصول .

٢ - القبائل الرحل أو الذين يقيمون في أماكن نائية يتعذر الوصول إليها بوسائل النقل العادية يحق للمحكمة تبليغ الأوراق القضائية إلى أفرادها بواسطة مخافر الدرك ويعتبر تصديق رئيس المخفر على التبليغ في هذه الحالة بمثابة تبليغ المحضر في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٠ - إذا أعطى في أية دعوى أحد الطرفين عنوانه للتبليغ فكل تبليغ يجري إليه إلى هذا العنوان يعتبر صحيحاً .

المادة ٣١ - للمحكمة أن تجلب في الحال المدعى عليه في المواد التي ترى المحكمة أنها مستعجلة .

هكذا من الأشهر

يجل

ي

ان

تم

مل

الفصل الخامس

تعدد المتخاصمين وتوحيد الدعوى

المادة ٣٢ - يجوز تعدد المدعين اذا كان سبب الدعوى واحداً كما يجوز تعدد المدعي عليهم اذا ادعى عليهم بحق متعلق بموضوع واحد .

المادة ٣٣ - اذا ظهر للمحكمة ان هناك ارتباطاً بين دعويين او اكثر وكان الفصل في احدهما متوقفاً على الفصل في الاخرى او في حكم الفصل للاخرى يجوز لها ان تقرر توحيدها وتقصّل فيها حسباً تقتضيه الحالة .

المادة ٣٤ - اذا اشتمل الادعاء على مواضيع مختلفة لا ارتباط بينها في الحكم يجوز للمحكمة ان تقرر رؤية كل منها على حده في قضية مستقلة .

المادة ٣٥ - ١ - اذا كان المدعون اكثر من واحد يجوز لواحد منهم او اكثر ان يفرض الباقيين في حضور المحكمة والمرافعة واجراء المعاملات في جميع الاجراءات كما يجوز للمدعى عليهم ان يفوضوا واحداً او اكثر فيما ذكر .

٢ - ينبغي ان يكون هذا التفويض خطياً وموقعاً من الفريق الصادر منه بحضور رئيس كتبة المحكمة وان يحفظ في اضرارة الدعوى وفي هذه الحالة يكون له حكم الوكالة الرسمية في جميع الوجوه .

الفصل السادس

في لائحة الدفاع

المادة ٣٦ - اذا لم يقدم المدعى عليه دفاعه الخطي المكافئ بتقديمه بموجب المادة (١٣) من هذا القانون وطلب مهلة اخرى تقرر المحكمة تضمينه نفقات الفريق الاخر عن تلك الجلسة والا سارت المحكمة بالدعوى حسب الاصول .

المادة ٣٧ - اذا كان للدعى عليه دفع لدعوى المدعي ، عليه ان يذكر ذلك صراحة في لائحة دفاعه اذا اختار تقديم مثل هذه اللائحة مع ما يستند اليه في هذا الدفع .

الفصل السابع

في اللوائح

المادة ٣٨ - جميع اللوائح التي تقدم للمحكمة ينبغي ان تكون مكتوبة بالخير وبخط واضح او بالالة الكاتبة وعلى ورق ابيض من القطع الكامل وان لا يستعمل من الورقة الا صفحة واحدة مع ترك هامش فيها .

المادة ٣٩ - يقتصر مضمون اللوائح على بيان موجز الوقائع المادية التي يستند اليها أي من الفرقاء في اثبات دعواه او دفاعه حسب مقتضى الحال .

المادة ٤٠ - لا يجوز للدعي أو المدعى عليه ان يضيف أية أسباب جديدة للدعوى غير الأسباب الواردة في لائحتهما ولا يجوز لأي فريق ان يدعي بأمور وأقضية غير متفقة مع ما أورده في لوائحهما السابقة .

المادة ٤١ - اذا كانت محتويات مستند ما من الادلة الجوهرية ينبغي ادراج نصوص ذلك المستند او الاقسام الجوهرية منه في اللائحة المختصة او الحاقها بها .

الفصل الثامن

الخصومة وصحة الدعوى

المادة ٤٢ - اذا اغفل المدعي شيئاً يجب ذكره لصحة الدعوى سأل القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقيناً الا اذا زاده علماً .

المادة ٤٣ - لا تقام دعاوى النسب والارث الا بمواجهة الخصم الحقيقي في دعوى مستقلة او ضمن دعوى اصلية من وظيفة المحكمة رؤيتها .

المادة ٤٤ - ترفض الدعوى اذا لم يكن بين الطرفين خصومة في الواقع بل قصدا بالتقاضي الاحتيال على حكم بما يدعيه احدهما .

المادة ٤٥ - بيان السهام او الحصة المعنية يغني عن ذكر المال في دعاوى الارث والاستحقاق في الوقف والوصية ولا حاجة الى ذكر المال في دعاوى اثبات الرشد والارشدية ايضاً الا اذا كان المال نفسه هو موضوع النزاع .

الفصل التاسع

الحاكمات

المادة ٤٦ - تجري المحاكمة في المحاكم الشرعية بصورة علنية الا في الاحوال التي تقرر المحكمة اجراءها سراً سواء كان ذلك من تلقاء نفسها ام بناء على طلب احد الخصوم محافظة على النظام او مراعاة للاداب او حرمة الاسرة وعلى دائرة الامن ان تخصص احد مأموري الضابطة لتنفيذ ما يأمر به القاضي لحفظ النظام بصورة دائمة او مؤقتة عندما يطلب القاضي ذلك .

المادة ٤٧ - كل من اتى بعمل او قول يعتبر انتهاكاً لحرمة المحكمة فللمحكمة حينئذ ان تأمر بحبسه فوراً لمدة اقصاها اسبوع او بغرامة لا تتجاوز الحصة دفانير دون ان يكون له حق الاعتراض والاستئناف ويكتفى بادراج هذا الحكم في ضبط القضية ولا تؤثر العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة على احكام قانون نقابة المحامين .

المادة ٤٨ - يجوز للمحكمة ان تؤجل المحاكمة من وقت الى آخر او تقرر رؤيتها في مكان آخر يفسح ضمن منطقة اختصاصها اذا رأت ذلك ملائماً لتحقيقاً للعدالة مع تدوين الاسباب .

المادة ٤٩ - يجوز للمدعي او المدعى عليه في الدعوى المتقابلة في اي وقت اثناء المحاكمة او قبلها ان يطلب اسقاط دعواه بحق المدعى عليهم جميعهم او بعضهم او ان يترك دعواه في قسم مما يدعيه على ان يكون له الحق في تجديد دعواه . ولا يؤثر اسقاط دعوى احد الطرفين على الآخر اذا اصر هذا الاخير على السير بها .

المادة ٥٠ - تسقط المحكمة الدعوى : -

١ - اذا لم يحضر احد من الفرقاء .

٢ - اذا لم يحضر المدعي وحضر المدعى عليه وطلب الاسقاط .

اما اذا حضر المدعي ولم يحضر المدعى عليه بعد تبليغه الموعد المعين حسب الاصول فتقرر المحكمة سماع الدعوى والاستمرار في المحاكمة بحقه غيابياً بناء على طلب المدعي . ويجوز للمحكمة من نفسها ان تقرر محاكمة المدعى عليه غيابياً اذا كان موضوعها مما تقبل فيه الشهادة حسبة .

المادة ٥١ - اذا تعدد المدعون وتحلف بعضهم تسقط دعوى المتخلف منهم بناء على طلب المدعى عليه على ان يكون له الحق في تجديد دعواه المسقطه وحدها .

هكذا من الأشهر

مجلد

٢

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

المادة ٥٢ - إذا تعدد المدعى عليهم وتحلف بعضهم تنتظر الدعوى غيابياً بحق المتخلف منهم بناء على طلب المدعي.

المادة ٥٣ - إذا حضر المدعى عليه الذي تجري محاكمته غيابياً جلسة من الجلسات التالية وقدم عذراً مقبولاً عن تنقيبه تقرر المحكمة قبوله وتعلمه بالاجراءات التي جرت في غيابه ولها ان تكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأت ذلك ضرورياً لتأمين العدالة.

المادة ٥٤ - اذا قدمت لائحة الدعوى واقتنعت المحكمة بناء على ما قدم اليها من بينات بان المدعى عليه رغبة منه في تأخير دعوى الخصم او في اجتناب اجراءات المحكمة او في عرقلة تنفيذ اي قرار يحتمل ان يصدر في حقه.

١ - على وشك مفادرة البلاد الاردنية أو أنه .

٢ - ينوي التصرف بأمواله أو تهريبها الى الخارج .

يجوز للمحكمة ان تصدر في حقه مذكرة احضار من اجل جلبه في الحال لبيان السبب الذي يحول دون تقديم كفالة على دفع ما قد ينجم به عليه او على عدم مفادرتة البلاد الى ان يتفد الحكم اذا كان موضوع الدعوى لا يقدر بقيمة كالطاعة وتسليم الصغير واذا لم يبين سبباً تقتنع به المحكمة او تخلف عن تقديم الكفالة عند تكليفه بتقديمها يجوز للمحكمة ان تقرر منعه من مفادرة البلاد لنتيجة الدعوى .

المادة ٥٥ - يتربط على رئيس المحكمة او القاضي ان يأمر بتدوين كل ما يطلبه او يعرضه اي فريق من الفرقاء اثناء استماع الدعوى وخلال الاجراءات المتخذة فيها الا اذا كان المطلوب تدوينه لا علاقة له بالقضية وحينئذ يحق للفريق الذي يعنيه الامر ان يقدم لائحة مستقلة يدون فيها ما يريد ضمها الى ضبط القضية وفي هذه الحالة لا يخفى للمحكمة رفض الطلب .

الفصل العاشر

البيانات

المادة ٥٦ - اذا استند المدعي في دعواه الى البينة الشخصية يجب عليه ان يحضر شهوده عند ما يطلب منه ذلك ويشمل هذا الحضر بينة التوافق ولا يجوز تسمية شهود آخرين الا اذا كان موضوع الدعوى مما تقبل فيه الشهادة حسية .

المادة ٥٧ - اذا عجز الخصم عن احضار شهوده في اليوم الذي تعينه المحكمة للمرة الثانية دون عذر مقبول ولم يطلب احضارهم بواسطة المحكمة فللقاضي ان يعتبره عاجزاً .

المادة ٥٨ - يجوز للفرقاء في اي وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلبوا الى المحكمة اصدار مذكرات حضور الى الاشخاص الذين يطلبون حضورهم اما لاداء الشهادة او لابرار مستندات اذا رأت المحكمة لزوماً لذلك .

المادة ٥٩ - على الفريق الذي يطلب اصدار مذكرة حضور الى شاهد ما ان يدفع الى المحكمة قبل اصدار مذكرة الحضور وخلال المدة التي تعين لذلك المبلغ الذي تراه المحكمة كافياً لتسديد مصاريف السفر وغيرها من النفقات التي يتحملها الشاهد في ذهابه وايابه .

المادة ٦٠ - اذا حضر شخص ما الى محكمة اجابة لطلب فريق من الفرقاء من اجل اداء الشهادة يجوز للمحكمة سواء ادى ذلك الشخص الشهادة ام لا ان تأمر بدفع نفقات السفر اليه مع أية نفقات اخرى ترى ضرورة لدفعها .

المادة ٦١ - اذا ظهر للمحكمة ان المبلغ المدفوع لا يكفي لتسديد نفقات الشاهد والتمويض عليه يجوز لها ان تقرر دفع اي مبلغ آخر يكفي لهذا الغرض وينفذ هذا القرار عن طريق دائرة الاجراء اذا لم يدفع المبلغ في الحال .

المادة ٦٢ - يجب ان يعين في كل مذكرة حضور الزمان والمكان اللذان ينبغي حضور الشخص فيها وان يبين فيها هل كان مطلوباً لاداء شهادة ام لابرار مستند ام للامرين معاً وان يذكر فيها بالتفصيل موضوع المستند المطلوب ابرازه .

المادة ٦٣ - ١ - يجب على كل من بلغ مذكرة حضور لاداء شهادة او ابرار مستند ان يحضر الى المحكمة في الزمان والمكان المعينين لذلك في المذكرة واذا تخلف عن الحضور وكان في اعتقاد المحكمة ان اداء الشهادة او ابرار المستند هو امر جوهري في الدعوى وانه لم تكن لذلك الشاهد معذرة مشروعة في تخلفه او انه تجب التبليغ عمداً يجوز لها ان تصدر مذكرة احضار بحقه على ان تتضمن تفويض الشرطة اخلاء سبيله بكفالة لحين المحاكمة .

٢ - اذا احضر الشاهد ولم تقتنع المحكمة بمذدرتة يجوز لها ان تفرض عليه غرامة لا تزيد عن خمسة دنانير ويكون قرارها قطعياً .

المادة ٦٤ - اذا احضر الشاهد في اليوم المعين للمحاكمة بمذكرة احضار ولم يتمكن لسبب غيابه الفريق الذي طلب دعوته من اداء الشهادة او ابرار المستند وفقاً لما كلف به في مذكرة الاحضار على المحكمة ان تحلّي سبيله وتبلغه اليوم الذي عين للمحاكمة .

المادة ٦٥ - على المحكمة ان تحلف الشاهد اليمين قبل البدء في الشهادة ولا حاجة الى لفظ أشهد .

المادة ٦٦ - ١ - للمحكمة في أي دور من أدوار الدعوى ان تلقي على الشاهد ما تراه ملائماً من الاسئلة كما لها في اي وقت ان تستدعي اي شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه ثانية .

٢ - للخصوم حق مناقشة الشهود مباشرة وببدأ الذي استدعاهم ثم يليه الطرف الاخر للطرف الاول حق المناقشة ثانية ضمن النقاط التي اثارها الخصم فقط ويشترط في ذلك ان لا يخرج الاستجواب والمناقشة عن موضوع الدعوى ولا يقصد به التلقين واذا تغير مجلس القاضي اعادت المحكمة تحليف الشاهد .

المادة ٦٧ - اذا اقتنعت المحكمة بشهادة الشهود حكم بموجبها والا ردتها دون حاجة الى اجراء تركية مع بيان اسباب ذلك في الحالتين بناء على تحقيقات المحكمة .

المادة ٦٨ - على كاتب المحكمة ان يدون في الضبط تحت اشراف القاضي اقوال الفرقاء وشهادة كل شاهد حسب روايتها ويجب على القاضي وكاتب المحكمة والطرفين ان يوقعوا على كل صفحة منه حيث انتهت الكتابة واذا امتنع الطرفان او احدهما عن التوقيع تدون المحكمة ذلك في المحضر .

هكذا من الشهود

بجمل

في

اد

مح

ملف

المادة ٦٩ - يجوز استماع شهادة الشهود المقيمين خارج دائرة قضاء المحكمة بأمانة قاضي المحل الموجودين فيه لاستماع شهادتهم وحينئذ يرسل القاضي كتاب الأمانة متضمناً أسماء الشهود وهويتهم والجهات والخصومات التي يشهدون بها مع بيان أن المدعي قد استعد لاحضارهم الى المحكمة المثابة بنفسه او بواسطة المحكمة المذكورة خلال المدة التي تعينها له المحكمة المثابة بعد دفع النفقات التي يقررها القاضي المناب للشهود عملاً بالمادة (٦٠) من هذا القانون ويشترط في ذلك ان توكيل الطرفين او احدهما في هذه الحالة وامثالها يكفي ان يدون في المحضر ولا يكون خاضعاً لقبود التوكيل المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون المحامين الشرعيين رقم ٥٢/١٢ ولا تابعاً للرسم ويشمل هذا الاستثناء التفويض الوارد في المادة (٣٥) من هذا القانون .

المادة ٧٠ - على القاضي المناب ان يبلغ الطرفين ايضاً الموعد المقرر من قبله لسماع الشهادة حسب المادة (٦٩) السابقة ويسمع شهادات الشهود حسب البيانات المرسلة اليه بحضور المدعي او وكيله ولو لم يحضر المدعي عليه وفور انتهاء الاجراءات يختم ورقة الضبط ويوقعها بامضائه ويرسلها الى القاضي المنيب .

المادة ٧١ - تجوز الانابة بالكشف على المحل المتنازع فيه وفي معاملة الاستكتاب او التطبيق واستماع اهل الخبرة ضمن الاحوال والشروط المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٧٢ - ١ - اذا كان الشخص الذي وجهت اليه اليمين يطلب الخصم او من قبل المحكمة يقيم ضمن دائرة قضاء القاضي ولكنه تخلف عن حضور المحاكمة يكتب اليه القاضي مبيناً ان اليمين قد توجهت اليه ويذكر له صورتها وانه اذا لم يجب الدعوة لحلفها يعتبر ناكلاً .

٢ - اذا كان الشخص الذي وجهت اليه اليمين يقيم خارج منطقة القاضي الذي يرى الدعوى فللقاضي ان ينيب في تحليفه قاضي المحل الذي يقيم فيه بكتاب يتضمن صورة اليمين واسم الشخص الذي يوكله طالب التحليف وقت اداء اليمين وذلك في الاحوال التي يشترط فيها التحليف بحضور الخصم وللقاضي المناب ان ينظم الضبط متضمناً اداء اليمين او النكول عنه وبعد ختمه وتوقيعه يرسله الى القاضي المنيب .

٣ - اذا كان الشخص مجهول محل الإقامة يخبري تبليغه كاجاء في الفقرة الاولى من هذه المادة بالطريقة الممكنة وفقاً لاحكام هذا القانون وفي جميع الاحوال المذكورة اذا لم يحضر الشخص الذي وجهت اليه اليمين في اليوم المعين بعد تبليغه حسب الاصول ولم تر المحكمة ان تخلفه ناشيء عن عذر مشروع او لم يخبر المحكمة بمذرتة بعد ناكلاً وتمطي المحكمة الحكم الملائم بعد تحليف المدعي .

المادة ٧٣ - للقاضي ان يعين احد كتبة المحكمة نائباً عنه في المسائل التي يرى ضرورة اجرائها خارج المحكمة كاجراء الكشف وانتخاب الخبراء وليس للمناب تقرير النتيجة المترتبة على هذا الاجراء .

المادة ٧٤ - اذا حدث ما يمنع القاضي من اتمام المحاكمة في اية دعوى يجوز لحلفه ان يستند الى اية بيعة استمعت وفق المواد المقدمة كما لو كان قد دونها او استمعها هو بنفسه وعليه ان يبين بالدعوى من الدور الذي تركها فيه سلفه .

الفصل الحادي عشر

البيانات الكتابية

المادة ٧٥ - المستندات الرسمية هي التي ينظمها موظفون من اختصاصهم تنظيمها كوثيقة الزواج وشهادة الميلاد الصادرة اثر الولادة والوثائق التي ينظمها الكاتب العدل وسندات التسجيل تعتبر بيعة قاطعة على ما نظمت لاجله ولا يقبل الطعن فيها الا بالتزوير ويشترط في ذلك انه يجوز اثبات صحة تنظيم اي مستند او عقد او وكالة او صك كتابي منظم او موقع في مكان خارج المملكة الهاشمية باقرار الفريقين المتعاقدين او بتصديقه من السلطات المختصة في البلد الذي نظمت او وقعت فيه ومن يمثل المملكة الاردنية الهاشمية في ذلك البلد ان وجد . ويعتبر المأذون موظفاً لمقاصد هذه المادة .

المادة ٧٦ - اذا ادعى ان المستند المزور وطلب من المحكمة التدقيق في ذلك وكانت هنالك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تأخذ المحكمة من مدعي التزوير كفيلاً بضمن لحصمه ما قد يلحق به من عطل وضرر اذا لم تثبت دعواه ثم تحيل امر التحقيق في دعوى التزوير الى المراجع المختصة لرؤيتها وتؤجل النظر في الدعوى الاصلية حتى تنتهي دعوى التزوير المذكورة .

المادة ٧٧ - يجوز الطعن في المستندات العرفية بالانكار او التزوير .

المادة ٧٨ - اذا أنكر احد الطرفين أو ورثته التوقيع او الخاتم المنسوبين اليه أو اصر هو او ورثته على السكوت لدى السؤال عنها او قال الورثة لا نعلم ان كان خاتمه او توقيعه فعلى القاضي ان يقرر اجراء معاملة التطبيق ويطلب الى الفريقين انتخاب خبير او اكثر فان لم يتفقا قولى بنفسه أمر الانتخاب وادرج في قراره حالة المستند المختلف عليه واسماء الخبراء وكيفية انتخابهم .

المادة ٧٩ - تعتبر البصمة في حكم الخاتم ويجري فيها التطبيق عند الانكار بمعرفة الخبير الفني ان وجد أو الخبراء وفق الاصول المدرجة في هذا الفصل .

المادة ٨٠ - يجتمع الخبراء في الزمان والمكان المعينين من القاضي ويباشرون العمل تحت اشرافه او اشراف نائبه بحضور الطرفين على الوجه الآتي :

١ - اذا اتفق الطرفان على الاوراق التي مستندت اساساً ومقياساً للتطبيق عمل باتفاقها والا فتمتدح الاوراق التالية صالحة للتطبيق والمضاهاة .

أ - التي وقع عليها المنكر بامضائه او خاتمه امام احدى المحاكم او الكاتب العدل او دائرة التسجيل .

ب - التي وقع عليها خارج الدوائر الحكومية المختصة واعترف بهذا التوقيع امام احدى المحاكم او الكاتب العدل او الدائرة الحكومية المختصة .

ج - الاوراق الرسمية التي كتبها ووقعها وهو في الوظيفة.

د - المستندات العرفية التي يعترف المنكر بحضور القاضي والخبراء ان التوقيع او الخاتم الموضوع عليها هو توقيعهم او خاتمهم .

٢ - الخاتم أو التوقيع الموقع بها سند عرفي ينكره المدعي لا يجوز اعتباره اساسا صالحا للتطبيق وان حكمت احدى المحاكم في دعوى سابقة بناء على تقرير الخبراء انه خاتمهم او توقيعهم .

المادة ٨١ - على المدعي احضار الاوراق التي تقرر اتخاذها اساسا للتدقيق في الوقت والمكان المعينين لاجتماع الخبراء سواء اكانت تلك الاوراق في يد احد موظفي الحكومة او الافراد الاخرين واذا اظهر عجزه عن احضارها تولى القاضي طلبها بالطرق الرسمية .

المادة ٨٢ - اذا تعذر الحصول على اوراق يمكن اتخاذها اساسا للتدقيق والمضاهاة يستكتب الشخص الذي انكر خطه او امضاه عبارات يملأها عليه الخبراء وتجري عليها معاملة التطبيق .

المادة ٨٣ - على الخبراء بعد الانتهاء من معاملة التطبيق والمضاهاة ان ينظموا تقريراً يوضحون فيه اجراءات التحقيق الذي قاموا به ويقرروا من حيث النتيجة هل التوقيع او الخاتم المنكران هما للمدعي عليه ام لا معززين رأيهم بالعلل والاسباب ويصدق هذا التقرير من القاضي او نائبه ويوقع من الخبراء ويقدم مع المستند المنازع فيه الى المحكمة .

المادة ٨٤ - اذا لم يتفق الطرفان على انتخاب اهل الخبرة في الامور التي تحتاج الى الاخبار كتعيين مقدار النفقة واجر المثل او كان المدعي عليه غائباً تعين المحكمة اهل الخبرة ويعمل برأي الاكثرية واذا اتفق الحاضن والحصم على قدر النفقة ونحوها فلا يصار الى الاخبار .

المادة ٨٥ - يجوز رد اهل الخبرة اذا كان الخبير من لا تقبل شهادته شرعاً لاحد الخصوم .

المادة ٨٦ - لا يقبل من احد الخصوم رد اهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد جاداً بعد التعيين .

المادة ٨٧ - يقدم طلب الرد الى المحكمة التي تنظر الدعوى مشتملاً على الاسباب التي يعتمد عليها طالب الرد في طلبه .

المادة ٨٨ - يجب ان يفضل في رد اهل الخبرة في اول جلسة تلي تقديم الطلب الا السبب يقتضي التأخير ويذكر ذلك في الضبط .

المادة ٨٩ - اذا كانت الدعاوى المالية مستندة الى سند فلا تقبل البينة الشخصية لدفعها ويستثنى من ذلك الدفع الذي يقدمه احد الزوجين ضد الآخر .

المادة ٩٠ - ثبت الجنون والعمه والامراض التي توجب فسخ البتاع في دعوى الحجر وفسخ البتاع بتقرير الطبيب المؤيد بشهادته امام المحكمة واذا لم يكن مال التفرير مع شهادة الطبيب باعاً على الطمأنينة بحال الامر الى طبيب آخر او اكثر .

الفصل الثاني عشر

الشخص الثالث

المادة ٩١ - يجوز لمن له علاقة في الدعوى القائمة بين طرفين ويتأثر من نتيجة الحكم فيها ان يطلب ادخاله شخصاً ثالثاً في الدعوى وبعد ان تتحقق المحكمة من علاقته تقرر قبوله كما يجوز للمحكمة ادخال اي شخص آخر ترى ان ادخاله ضروري لتحقيق العدالة .

المادة ٩٢ - للمحكمة ان تفصل في جميع المسائل المتعلقة بالمصاريف بين الشخص الثالث وسائر الفرقاء في الدعوى وان تصدر القرارات التي تقتضيها العدالة في ذلك الشأن .

الفصل الثالث عشر

المصاريف وتأمين دفعها

المادة ٩٣ - يرجع الحكم بمصاريف اية دعوى أو اجراءات الى رأى المحكمة مع مراعاة احكام أي قانون أو نظام آخر بيد ان مصاريف أي طلب معين أو جلسة معينة يجوز الحكم بها اثناء المحاكمة الى أي فريق من الفرقاء دون ان يؤثر في ذلك أي قرار قد يصدر فيما بعد بشأن المصاريف .

المادة ٩٤ - عند الانتهاء من فصل الدعوى تقدر المحكمة اجرة المحاماة التي تراها عادلة على ان يؤخذ بعين الاعتبار موضوع الدعوى والجهود التي بذلت في سبيل ذلك وان لا تتجاوز هذه الاجرة خمسة وعشرين ديناراً الا في حالات استثنائية جداً توضح في قرار المحكمة وتحكم بها المحكمة مع الرسوم والمصاريف كما تحكم برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التي يحكم بها في الدعوى الاصلية .

المادة ٩٥ - ينفذ القرار الصادر بدفع المصاريف بنفس الطريقة التي ينفذ بها أي قرار آخر تصدره المحكمة لدفع مبلغ من المال .

المادة ٩٦ - ١ - للمحكمة بناء على طلب المدعي عليه أن تأمر المدعي بأن يعطي تأميناً اما نقداً أو كفالة على دفع كل ما يتفق عليه من المصاريف وتقبل مدة معينة لتقديم هذا التأمين اذا استصوبت ذلك وقنعت بصحة طلب المدعي عليه .

٢ - اذا لم يقدم هذا التأمين خلال المدة المعينة تصدر المحكمة قراراً بتوقيف السير في الدعوى على ان يكون له الحق في تجديدها بعد تقديم الكفالة ودفع الرسوم .

الفصل الرابع عشر

تعجيل التنفيذ

المادة ٩٧ - اذا كانت الدعوى مستندة الى سند رسمي أو سند اعترف به المدعي عليه او حكم سابق لم يستأنف أو كان المدعي به من المراد التي يخشى عليها التلف كالحضرات والفاكمة او كان في تأخر انفاذ الحكم ضرر ظاهر للحكوم له كالتفقة يجوز للقاضي عند اصداره الحكم في الدعوى ان يقرر تعجيل التنفيذ بناء على طلب المدعي ولو اعترض عليه المستأنف وفي هذه الحالة يؤخذ من الحكوم له كفالة او تأمينات قوية فاذا امتنع عن تقديم الكفالة يحصل المبلغ للحكوم به ويحفظ امانة الى ان يقدم الكفالة والتأمينات اللازمة .

المادة ٩٨ - يجب ان يكون قرار تعجيل التنفيذ مقترباً بالحكم واذا طلب التعجيل به قبل صدور الحكم فالقاضي ان يدعو الطرف الآخر ويشكل محكمة ويقرر تعجيل التنفيذ بمواجهة الطرفين ويصدر بهذا القرار اعلاماً جديداً .

هكذا من أهل

بجمل

ي

اد

مح

مل

الفصل الخامس عشر

وفاء الفرقاء

- المادة ٩٩ - لا تسقط الدعوى بوفاء المدعى أو المدعى عليه إذا ظل سبب الدعوى قائماً أو مستمراً .
المادة ١٠٠ - إذا توفي أحد الفرقاء والدعوى قائمة تبلغ ورثته بناء على طلب الفريق الآخر أو أمر المحكمة وتتابع المحكمة رؤية الدعوى من النقطة التي وقفت عندها .

الفصل السادس عشر

الاحكام والقرارات

- المادة ١٠١ - يجب اعطاء الحكم فور تفهم الطرفين انتهاء المحاكمة ان كان ذلك ممكناً والا ففى خلال عشرة ايام من انتهاء المحاكمة اذا كان الحكم يحتاج الى التدقيق ، وتغيب الطرفين أو أحدهما في هذه الحالة لا يمنع المحكمة من اصدار حكمها .
المادة ١٠٢ - يعتبر الحكم واجهياً اذا صدر بمواجهة الطرفين أو اذا حضر المدعى عليه جلسة من جلسات المحاكمة أو أكثر وتخلف بعد ذلك عن الحضور وفيما عدا ذلك يكون الحكم غيائياً ويشترط في ذلك انه اذا صدر الحكم على شخص أو اشخاص لم يعضوا حاضرين جلسة الحكم فيجب تبليغ اعلام الحكم اليه أو اليهم حق تبدأ مدة الاستئناف من تاريخ التبليغ .
المادة ١٠٣ - يكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من القاضي وعلى القاضي ان يدرج في متن القرار على الحكم واسبابه والنصوص التي استند اليها .
المادة ١٠٤ - ينظم الاعلام مشتملاً على اسم القاضي والفرقاء وموضوع الدعوى والاسباب الثبوتية والقرار يكون مؤرخاً بتاريخ صدوره وموقعاً من القاضي وغتوما بخاتم المحكمة الرسمي ويجب اعطاء صورة عنه خلال عشرة ايام من تاريخ طلبه خطياً على ان تعد المحكمة سجلاً خاصاً لتقيد الطلبات .
المادة ١٠٥ - الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية مرعية ما لم تفسخ من محكمة الاستئناف الشرعية مع مراعاة احكام المادة ١١٤ من هذا القانون .

الفصل السابع عشر

الاحكام الغيابية

- المادة ١٠٦ - للمحكوم عليه غيائياً ان يعترض على الحكم الغيابي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه .
المادة ١٠٧ - يسقط يوم التبليغ وایام العطل الرسمية من ضمن مدة الاعتراض اذا وقعت في نهاية المدة .
المادة ١٠٨ - يجوز للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم الغيابي قبل تبليغه ويعتبر ذلك قائماً مقام التبليغ على ان يرفق اعلام الحكم المعترض عليه بلائحة الاعتراض .
المادة ١٠٩ - اذا قدم الاعتراض ضمن المدة القانونية تقرر المحكمة قبوله وتنظر في اسباب الاعتراض وتصدر حكمها بعد ذلك اما بفسخ الحكم الغيابي أو تعديله أو رد الاعتراض .
المادة ١١٠ - يجوز تقديم الاعتراض الى المحكمة من ملاحك للملكة وعلى المحكمة التي تقدم اليها الاعتراض ان تستوفي الرسم وتبادر بإرساله فوراً الى المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض عليه .

- المادة ١١١ - تقديم الاعتراض يوقف تنفيذ الحكم المعترض عليه الا اذا كان معجل التنفيذ أو حكماً بنفقة .
المادة ١١٢ - اذا لم يحضر المعترض أو الطرفان في اليوم المسمى للنظر في الاعتراض يرد الاعتراض ولا يقبل مرة اخرى والحكم الصادر يرد الاعتراض يكون قابلاً للاستئناف شريطة تبليغه للمعترض وفي هذه الحالة تنظر محكمة الاستئناف في الحكم الاصيلي المعترض عليه .
المادة ١١٣ - اذا لم يحضر المعترض عليه في اليوم المسمى رغم تبليغه حسب الاصول تقرر المحكمة بناء على طلب المعترض السير في الدعوى الاعتراضية بحق المعترض عليه غيائياً وقبول الاعتراض اذا ظهر لها انه قدم ضمن المدة القانونية وتنظر في اسباب الاعتراض وتصدر قرارها يرد الاعتراض أو فسخ الحكم الغيابي وإبطاله أو تعديله أو تأييده على ان يكون للمعترض عليه الحق في استئناف هذا القرار من تاريخ تبليغه اياه .
المادة ١١٤ - اذا لم يبلغ الحكم أو القرار الغيابي الى المحكوم عليه خلال سنة من تاريخ صدوره يصبح ملغى الا في الاحوال الآتية :

- ١ - اذا راجع المحكوم له المحكمة ودفع الرسم للتبليغ خلال مدة السنة ومضت المدة قبل ان تنتهي معاملة التبليغ .
- ٢ - اذا كان الحكم بما يتعلق به حق الله تعالى .

الفصل الثامن عشر

اعتراض الغير

- المادة ١١٥ - اذا صدر حكم في دعوى بحق للشخص الذي لم يكن طرفاً فيها وكان الحكم يمس حقوقه ان يعترض عليه اعتراض الغير .
المادة ١١٦ - يقسم اعتراض الغير الى اصلي وطاريء :
١ - الاعتراض الاصيلي يقدم الى المحكمة التي اصدرت الحكم المعترض عليه بلائحة تتضمن بيان الاسباب التي يستند اليها المعترض في جرح الحكم وإبطاله وتبليغ نسخة من هذه اللائحة الى المعترض عليه ويجري تبادل اللوائح بين الطرفين وفقاً لاحكام هذا القانون .
٢ - الاعتراض الطاريء يكون على حكم سابق ابرزه أحد الخصمين اثناء النظر بالدعوى القائمة يثبت به مدعاه ولا حاجة الى اقامة دعوى مستقلة للاعتراض الطاريء بل يكفي ان يعترض على الحكم حين ابرازه بلائحة تتضمن الاسباب التي يستند اليها في ابطال الحكم المعترض عليه فاذا ظهر ان هذا الحكم اصدرته المحكمة التي تنظر الدعوى او محكمة اخرى من درجاتها تنظر دعوى الاعتراض مع الدعوى الاصلية وتفصلان بقرار واحد واذا ظهر انه صادر من محكمة أعلى تفهم المحكمة المعترض ان عليه مراجعة تلك المحكمة للمحكمة للاعتراض على الحكم وتستمر هي في رؤية الدعوى الاصلية الى ان يرد لها من المحكمة العليا ما يشعر بتأخيرها الى نهاية دعوى اعتراض الغير .
المادة ١١٧ - تسمع دعوى اعتراض الغير الى ان يمر الزمان على الحقوق التي يتجدها المعترض اساساً لاعتراضه .
المادة ١١٨ - دعوى اعتراض الغير لا تؤخر تنفيذ الحكم المعترض عليه على انه اذا ثبت وقوع ضرر من تنفيذه فالمحكمة ان تصدر قراراً بتأخير التنفيذ بالقسم الذي له علاقة بحقوق المعترض .
المادة ١١٩ - الحكم الذي تصدره المحكمة لا يظل من الحكم المعترض عليه الا الجهة التي تخص المعترض ما لم تكن مادة الحكم المذكورة لا تقبل التجزئة فعينئذ يبطل الحكم بأكمله .
المادة ١٢٠ - لا يجوز تنفيذ الحكم على من يبرى عليه غير المتخاصمين الا بعد اتخاذ اجراءات التبليغ وانهاء مدة الاعتراض والاستئناف فاذا لم يعترض عليه ويستأنف يصبح الحكم بحقه قطعياً .

هكذا من الأشهر

بجمل

في

اد

تج

مل

الفصل التاسع عشر في الحيز الاحتياطي

المادة ١٢١- ١ - يجوز للمدعي سواء قبل اقامة الدعوى او عند تقديمها او اثناء رؤيتها ان يطلب الى المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والبيانات وضع الحيز الاحتياطي على اموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة والاموال الموجودة بحيازة شخص ثالث لنتيجة الدعوى .

٢ - تقرر المحكمة الحيز بناء على الاستدعاء بطلب الحيز المشفوع بكفالة تضمن ما يلحق بالحيز عليه من العطل والضرر اذا ظهر ان طالب الحيز غير محق في طلبه .

٣ - عندما يراد ايقاع حيز على مال ما يجب ان يكون مقدار الدين معلوماً ومستحق الاداء وغير مقيد بشرط واذا كان مقدار الدين غير معلوم تعين المحكمة مقداره بقرارها على وجه التحسين .

المادة ١٢٢- تستثنى الاموال التالية من الحيز :

- ١ - الالبسة الضرورية للمدين وعياله والاسرة والفرش الضرورية لهم .
- ٢ - بيت السكن الضروري للمدين .
- ٣ - اواني الطبخ وادوات الاكل الضرورية للمدين وعياله .
- ٤ - الكتب والادوات والآلات والادوية والامثلة اللازمة لمهنة المدين او لحرفته او تجارته .
- ٥ - مقدار المؤونة اللازمة للمدين وعائلته مدة لا تتعدى موسم البيدر ومقدار البذور التي تكفي لبذر الارض التي اعتاد زراعتها اذا كان مزارعاً .
- ٦ - الحيوانات اللازمة لزراعته ومعيشتة اذا كان مزارعاً .
- ٧ - علف الحيوانات المستثناة من الحيز يكفيها مدة لا تتعدى موسم البيدر .
- ٨ - اللباس الرسمي للمأموري الحكومة .
- ٩ - الاثاث والحلل والادوات التي تستعمل خلال اقامة الصلاة .
- ١٠ - الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت مقطوفة ام لم تكن .
- ١١ - الاموال والاشياء الاميرية او المختصة بالبلدية سواء اكانت منقولة ام غير منقولة .
- ١٢ - حق المطالبة بالتعويضات .
- ١٣ - النفقة .

١٤ - رواتب الموظفين الا اذا كان طلب الحيز من اجل النفقة .

المادة ١٢٣- اذا وقع الحيز قبل اقامة الدعوى يترتب على طالب الحيز ان يقدم دعواه لاجل اثبات حقه خلال ثمانية ايام من تاريخ قرار الحيز ويجري تبليغ الدوائج ومذكرات الحضور للطرفين والشخص الثالث وفق احكام هذا القانون واذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح الحيز ملغى .

المادة ١٢٤- يجوز للمحكمة ان تضع الاشياء والاموال المنقولة المحبوزة تحت يد شخص امين للمحافظة عليها او ادارتها حتى تسبحة المحكمة وتقرر الاجرة التي يطلبها هذا الامين لقاء عمله هذا من قبل المحكمة .

الفصل العشرون

رد القضاة

المادة ١٢٥- يحق لكل من المدعي والمدعى عليه ان يقدم الى رئيس محكمة الاستئناف الشرعية استدعاء على نسختين يطلب فيه تنحية القاضي من رؤية الدعوى لاي سبب من الاسباب التالية :

- ١ - ان يكون للقاضي منفعة مالية في الدعوى القائمة لديه رأساً أو بسببها .
- ٢ - اذا كان القاضي من اصل او فروع احد الخصمين او بينه وبين احدهما قرابة او مصاهرة من الدرجة الثانية او الثالثة .
- ٣ - ان يكون بين القاضي وبين احد الخصمين عداوة ظاهرة .
- ٤ - ان يكون للقاضي دعوى مع احد الخصمين قبل اقامة الدعوى امامه .
- ٥ - اذا سبق ان ابدى القاضي رأيه في الدعوى بصفته قاضياً او ممثلاً للنيابة او محكماً او وكيلاً .

المادة ١٢٦- يجب ان يشتمل استدعاء طلب الرد على اسبابه ووسائل اثباته وان تربط به الاوراق المؤيدة لذلك ووصول يثبت ان طالب الرد اودع محكمة الاستئناف الشرعية او احدى المحاكم البدائية تأمينا قدره خمسة دنانير ان كان المطلوب رده قاضياً بدائياً وعشرة دنانير ان كان قاضياً استئنافياً ولو كان منتدباً .

المادة ١٢٧- ١ - يبلغ رئيس محكمة الاستئناف الشرعية صورة الاستدعاء الى القاضي المطلوب رده وعند ورود الجواب في الميعاد الذي حدده له الرئيس تقرر محكمة الاستئناف دون حضور الفرقاء والقاضي المطلوب رده ما تراه بشأن هذا الجواب تدقيقاً .

٢ - واذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان الاسباب المبينة في الاستدعاء تصلح للرد قانوناً او لم يجب القاضي على الاستدعاء في الموعد المعين تحدد محكمة الاستئناف موعداً للنظر في الطلب بحضور الطرفين دون اشتراك القاضي المطلوب رده وتفصل فيه وفق الاصول .

٣ - اذا ثبت للمحكمة وجود سبب من اسباب الرد تقرر تنحية القاضي عن النظر في الدعوى والكتابة الى قاضي القضاة لانتداب احد القضاة للنظر فيها .

٤ - اذا لم يثبت شيء من ذلك بعد الدخول في موضوع الدعوى تقرر المحكمة رد الطلب ومصادرة التأمين وقيدته ابراداً للخزينة واعلام قاضي القضاة بذلك .

المادة ١٢٨- يشترط ان يقدم طلب الرد قبل الدخول في الدعوى ان كان الطلب من المدعي وقبل الدخول في المحاكمة ان كان من المدعى عليه ما لم يكن سبب الرد ناشئاً عن حادث طرأ بعد الدخول في الدعوى او المحاكمة فيشترط عندئذ قبول طلب الرد ان يقدم في أول جلسة تلي هذا الحادث ولطالب الرد ان يسحب طلبه في اي وقت قبل الدخول في موضوع طلب الرد من قبل محكمة الاستئناف وحينئذ يحق للمحكمة ان تأمر بمصادرة نصف التأمين المقرر في المادة ١٢٦ من هذا القانون .

هكذا من الأصول

بجمل

في

ان

تحت

ملا

المادة ١٢٩- عند حدوث أو وجود أحد الأسباب المحمة المذكورة في المادة ١٢٥ من هذا القانون يترتب على القاضي أن يمتنع عن حضور جلسات الدعوى والحكم بها ولو لم يطلب أحد الفرقاء رده وحينئذ يخبر قاضي القضاة بذلك بعد تدوينه في محضر خاص وعلى قاضي القضاة إحالته لمحكمة الاستئناف وإذا كان المتنعي هو رئيس محكمة الاستئناف الشرعية يخبر بذلك قاضي القضاة على هذه الصفة أيضاً فإذا رأت محكمة الاستئناف الشرعية أن السبب الذي استند إليه القاضي لا يستوجب ذلك قررت أن يعود إلى نظر القضية والا أيدت تنحيته على الوجه المبين في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ .

المادة ١٣٠- يجوز لمحكمة الاستئناف الشرعية أن تقرر نقل الدعوى من محكمة إلى أخرى لأسباب تتعلق بالأمن العام بناء على طلب من النائب العام بعد التباحث مع قاضي القضاة على أن يحق للمحكمة استدعاء طالب النقل للتحقق من موجباته بحضور الطرفين .

الفصل الحادي والعشرون

في الأوراق

المادة ١٣١- يجب على النائب أن يفيد في الحال أية وثيقة أر مستند يسلمه أحد الفرقاء إلى المحكمة في الدفتر المخصوص لتفيد مثل هذه الأوراق ثم يعطى إلى أصحابها وصلاً بها يبين فيه نوعها وعددها وتاريخها وخلاصتها .

المادة ١٣٢- يحظر على كتاب المحاكم الشرعية أن يعيدوا هذه الوثائق والمستندات أو صورة عنها إلى أصحابها ما لم يطلبوا ذلك كتابة ويأذن القاضي به وكل من خالف ذلك يضمن ما قد يلحق بأصحاب هذه الأوراق من عطل وضرر وتتخذ بمجبه الاجراءات التأديبية ويحتفظ بمثل هذه الصور لدى المحكمة عند تسليم الأوراق الأصلية .

المادة ١٣٣- يجب أن يشرح في ذيل كل صورة مأخوذة عن الأوراق المحفوظة لدى المحكمة أنها طبق الأصل المحفوظ ويوقع ذلك من القاضي والكتاب ويختتم بخاتم المحكمة .

المادة ١٣٤- على جميع الدوائر الرسمية تنفيذ مضمون المذكرات التي تصدرها لهم المحاكم الشرعية في جميع المواد التي هي ضمن صلاحيتها وعلى موظفي الأمن تنفيذ الأمر الذي يتلقونه منها في احضار أحد الطرفين والشهود إلى المحكمة جبراً .

الفصل الثاني والعشرون

الاستئناف

المادة ١٣٥- لمحكمة الاستئناف الشرعية صلاحية الفصل في الأحكام المتألفة الصادرة من المحاكم الشرعية .

المادة ١٣٦- ١ - مدة الاستئناف ثلاثون يوماً تبديء من تاريخ صدور الحكم إذا كان واجهياً ومن تاريخ تبليغ الحكم إلى المتأنف إذا كان غائباً ويسقط من المدة اليوم الذي صدر فيه الحكم أو جرى فيه التبليغ كما تسقط أيام العطل الرسمية إذا وقعت في نهاية مدة الاستئناف .

٢ - يجوز استئناف الحكم النهائي قبل تبليغه ويعتبر ذلك تبليغاً على أن يشفع الاستئناف بإعلام الحكم المتأنف .

٣ - إذا كان الفريق الراغب في الاستئناف قدم استدعاء يطلب فيه اصدار قرار بتأجيل دفع رسوم الاستئناف فالدة التي تبديء من يوم تقديم الاستدعاء وتنتهي في يوم ابلاغه القرار الصادر بشأن استدعائه لا تحسب من المدة المينة للاستئناف وإذا ظهر للمحكمة قبل اعطاء القرار أن الرسم كان ناقصاً فلها أن تقرر إمهاله مدة مناسبة لاستكمال الرسم القانوني فإذا لم ينفذ القرار خلالها ردت الاستئناف قبل النظر في موضوع الدعوى .

المادة ١٣٧- يجوز استئناف الأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى وقرارات الوظيفة والصلاحية ومرور الزمن .

المادة ١٣٨- ترفع المحاكم البدائية إلى محكمة الاستئناف الشرعية الأحكام الصادرة على الفاصرين وفاقي الأهمية وعلى الوقف وبيت المال وأحكام فسخ التكاثر والتفريق والطلاق والرضاع المانع للزوجة والأهمل للجنة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى لتدقيقها وذلك بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم ويشترط في ذلك أن لا يكون الخصوم قد استأنفوا هذه الأحكام خلال المدة المينة وفصلت محكمة الاستئناف في موضوعها .

المادة ١٣٩- الأحكام الخاضعة للتدقيق من قبل محكمة الاستئناف لا تنفذ إلا بعد تصديقها استئنافاً وعندما ترفعها المحكمة البدائية من قبلها تكون معفاة من الرسوم الاستئنافية ومن الطوابع .

المادة ١٤٠- للمتأنف أن يقدم الاستئناف إلى محكمة الاستئناف الشرعية مباشرة أو بواسطة أية محكمة أخرى وبعد استيفاء الرسم في الحالتين ترسل الأوراق إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتسجيل الاستئناف وتبليغ اللاتحة إلى المتأنف عليه وعند اتمام المعاملة المتقضاة ترفع القضية والأوراق المتعلقة بها إلى محكمة الاستئناف الشرعية .

المادة ١٤١- ١ - يرفق بطلب الاستئناف لائحة بأسبابه تقدم على نسختين تبلغ صورة عنها إلى المتأنف عليه .
٢ - للمتأنف عليه أن يقدم لائحة جوابية خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف فإذا قدمها أو انتهت مدة الأيام العشرة ولم يقدمها ترسل أوراق الدعوى إلى محكمة الاستئناف .

المادة ١٤٢- إذا توفي المحكوم عليه خلال مدة الاستئناف يبلغ اعلام الحكم إلى ورثته وإلى وصي الإيتام وتبدأ مدة الاستئناف من تاريخ هذا التبليغ .

المادة ١٤٣- ١ - تفصل محكمة الاستئناف في القضايا المتألفة تدقيقاً دون حضور الطرفين إلا إذا قررت المحكمة الاستئنافية سماع الاستئناف مرافعة أو ،

٢ - طلب أحد الطرفين ذلك ووافقت المحكمة على الطلب وعليها في حالة الرفض أن تدرج في القرار أسباب الرفض .

المادة ١٤٤- تطبق الأصول المقررة في فصل الاعتراض على الأحكام النهائية بشأن حضور المتأنف والمتأنف عليه جلسة المحاكمة .

المادة ١٤٥- لا يجوز للمتأنف أن يضمن لائحته أمورا واقعية لم تكن مدار بحث في القضية المتألفة كما لا يسمح للمتأنف عليه أن يقدم أثناء المرافعة اسباباً لم يذكرها في اللائحة ما لم تسمح له المحكمة بذلك بناء على أسباب كافية وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تسمع البيئة الإضافية وتطلب أية وثيقة أو مستند لم يكن مبرراً في القضية .

هكذا من الأشهر

مجلد
٢
١٤٣٦
١٣٦٠
١٣٦٠

المادة ١٤٦- إذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان لائحة الاستئناف قدمت ضمن المدة القانونية وانها مستوفية للشروط المطلوبة فلها :

١ - ان تؤيد الحكم المستأنف ان كان موافقاً للوجه الشرعي والاصول القانونية مع رد الاسباب التي اوردها المستأنف .

٢ - اذا ظهر لها ان في الاجراءات والمعاملات التي قامت بها المحكمة الابتدائية بعض النواقص الشكلية او ان في القرارات التي اصدرتها مخالفة للاصول بما يمكن ان يتدارك بالاصلاح وأنه لا تأثير لتلك الاجراءات والاطفاء على الحكم المستأنف من حيث النتيجة وانه في حد ذاته موافق للشرع والقانون اصدرت قرارها بتأييده ونهت المحكمة الابتدائية .

٣ - اذا كانت النواقص والاطفاء الواقعة في اجراءات القضية بما لا يمكن تداركه بالاصلاح او كان الحكم في حد ذاته مخالفاً للوجه الشرعي والقانوني فسخت الحكم المستأنف او عدلته .

المادة ١٤٧- يرد الاستئناف اذا لم يقدم في الميعاد المقرر .

المادة ١٤٨- في حالة فسخ الحكم المستأنف كله أو بعضه كما ورد في المادة ١٤٦ وكانت القضية صالحة للفصل تكمل محكمة الاستئناف المحاكمة من الجهة التي فسخت الحكم بسببها وتم الاجراءات ومن ثم تحكم في اساس للقضية أو تعدل حكم المحكمة الابتدائية دون أن تعيد القضية الى المحكمة المذكورة الا اذا كانت هنالك اسباب ضرورية أو كان القرار المستأنف بما ورد في المادة (١٣٧) من هذا القانون .

المادة ١٤٩- اذا فسخ الحكم واعيدت القضية الى المحكمة الابتدائية لماعها مجدداً أو اتمام اجراءاتها .

أ - تستدعي المحكمة الابتدائية الطرفين خلال عشرة ايام من تاريخ اعادة القضية اليها وعند السير في المحاكمة يتبع القاضي ما جاء بقرار الفسخ ويتم اجراءات القضية .

ب - في حالة اصرار القاضي الابتدائي على قراره واستئناف الحكم ثانية تدقق محكمة الاستئناف فيه وتصدر قرارها اما بتأييد الحكم أو فسخه وفي الحالة الاخيرة لمحكمة الاستئناف هذه رؤية القضية مرافعة أو اعادتها للمحكمة ليرأها قاض اخر انتداباً .

المادة ١٥٠- اذا رأت محكمة الاستئناف ان المسألة الفقهية او القانونية التي ينبغي عليها الفصل في اية قضية مستأنفة قد سبق صدور احكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر او كان من رأيها العدول عن اتباع مبدأ تقرر في احكام سابقة جاز لها ان تصدر قرارها في تلك القضية بما تراه صواباً وفي هذه الحالة تتمتع المحكمة من خمسة قضاة ويكمل قاضي القضاة هيئة المحكمة عندئذ بطريق الانتداب .

المادة ١٥١- تعلن المحكمة الابتدائية الحضور بقرار محكمة الاستئناف خلال اسبوع من تاريخ اعادة القضية اليها بقرار نهائي مع ملاحظة ما جاء في الفقرة الاولى من المادة (١٤٩) وتعطي صورة عن اعلان الحكم المستأنف مظهراً بصورة عن القرار الاستئنافي عند طلبه من قبل المستأنف على ان يظل القرار الاصلي محفوظاً في القضية .

المادة ١٥٢- تقدم الاستئناف بوقف تنفيذ الحكم المستأنف ما لم يكن معجل التنفيذ أو الحكم بنفقة .

الفصل الثالث والعشرون

اعادة المحاكمة

المادة ١٥٣- يجوز لاحد الخصمين أو من يقوم مقامه أن يطلب اعادة المحاكمة في الاحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية والاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ولا يقبل فيها الاعتراض وذلك في الاحوال الآتية :

١ - أن تصدر المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية حكماً في احدى القضايا مخالفاً لحكم أصدرته سابقاً مع أن ذات وصفة الطرفين اللذين صدر بينهما الحكم لم تتغيرا والدعوى ذات الدعوى السابقة ولم تظهر بعد صدور الحكم الاول مادة يمكن أن تكون سبباً لصدور حكم آخر مخالف .

٢ - ظهور حيلة كان ادخلها خصم طالب الاعادة بعد الحكم بتزوير الاوراق والمستندات التي اتخذت اساساً للحكم . أو يثبت تزويرها حكماً وذلك قبل استدعاء طلب اعادة المحاكمة .

٣ - ان يبرز للمحكمة بعد الحكم اوراق ومستندات تصلح لان تكون اساساً للحكم كانت الخصم قد كتبها أو حل على كتبها .

المادة ١٥٤- يقدم طلب اعادة المحاكمة الى المحكمة التي اصدرت الحكم ويجري في ذلك تبادل اللوائح بين الطرفين وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ١٥٥- اذا قبل طلب اعادة المحاكمة بناء على احد الاسباب المنوّه بها في المادة (١٥٣) تنظر المحكمة في اساس الدعوى وتحكم بالنتيجة التي تتوصل اليها .

المادة ١٥٦- مدة اعادة المحاكمة هي المدة المعبئة للاستئناف وتبتدىء في حالة تناقض الحكمين من تاريخ تفهيم الحكم الثاني اذا كان وجاهياً ومن تاريخ انقضاء مدة الاعتراض اذا كان غائباً وفي الحالات الثلاثة الاخرى من يوم تثبيت الحيلة أو تزوير الاوراق والمستندات أو الحصول على الاوراق المكتومة .

المادة ١٥٧- لا يقبل طلب اعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم اعيدت المحاكمة عليه .

المادة ١٥٨- يجوز للمحكمة في كل وقت أن تصح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصمين الاغلاط الكتابية أو الحسابية التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهر المحض .

المادة ١٥٩- تلغى القوانين والانظمة التالية :

١ - قانون اصول المحاكمات الشرعية الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٤ قانون رقم ٩٥٢/١٠ والنشور في الجريدة الرسمية العدد ١١٠١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١ .

٢ - كل تشريع اردني أو فلسطيني صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي يخالف احكامه .

المادة ١٦٠- رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن جلال

رئيس الوزراء
مؤاع الجسالي

قاضي القضاة
محمد الامين الشنيطي

هكذا من الأصول

بجمل

ي

اد

مح

ملا

قانون تعديل قانون الصحة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٩

قانون تعديل قانون الصحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الصحة لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وكافة التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف عبارة (والتطعيم ضد الامراض السارية) بعد عبارة (تطعيم الجدري) الواردة تحت عنوان (القسم الثاني) من القانون الاصيل .

المادة ٣ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصيل كما يلي :

المادة ٧ -

أ - يجب ان يطعم كل مولود في بحر ثلاثة اشهر غر من تاريخ ولادته بالمطعم ضد الجدري ويكون التطعيم مجانياً اذا اجري من قبل وزارة الصحة في مراكز التطعيم .

ب - يجب ان يطعم كل مولود بلغ الستة اشهر من العمر بالمطعم الثلاثي ضد الامراض : الحانق (الدفتريا) والسعال الديكي (الشقة) والكزاز (التناوس) .

المادة ٤ - تُلغى المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ١١ -

يجوز لوزير الصحة ان يصدر في ظروف خاصة الاوامر اللازمة لاجراء تطعيم عمومي واتخاذ جميع وسائل المكافحة اللازمة للوقاية من اي مرض سار قد يتخذ شكلاً وبائياً يهدد الصحة العامة وذلك باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الصحة والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٠/١٥

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

هزاع الجوالي

وزير الصحة

جميل التوتوني

وزير العدل

الشيخ المشايخي

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ (قانون التقاعد العسكري) للنشر في العدد ١٤٤٤ من الجريدة الرسمية الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

هزاع الجوالي

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩

قانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون العبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني عبارة (الدولة الاجنبية) كل دولة غير المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني عبارة (القوات المسلحة) القوات البرية والجوية والبحرية .

وتعني كلمة (ضابط) كل من كان حائزاً على هذه الرتبة برادة ملكية وتشمل مرشح الضابط والوكيل .

وتعني كلمة (فرد) كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط .

وتعني كلمة (راتب) راتب الوظيفة الاساسي باستثناء العلاوات من اي نوع كانت .

وتعني عبارة (خدمة مقبولة للتقاعد) الخدمة التي تحسب بمقتضى احكام هذا القانون او اي قانون آخر .

وتعني عبارة (العمر او المدة) العمر او المدة بحسب السنة الشمسية وعندما تعرف السنة ولا يعرف تاريخ الولادة فيعتبر هذا التاريخ من بداية شهر كانون الثاني .

وتعني كلمة (الشهر) جزءاً من اثني عشر جزءاً من السنة .

وتعني كلمة (اليوم) جزءاً من ثلاثين من الشهر .

المادة ٣ - أ - يطبق هذا القانون على الضباط والافراد الاردنيين الا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يخوله حق التقاعد .

ب - لا يطبق هذا القانون على افراد الحرس الوطني ولا على افراد القوة الاحتياطية عندما يكونون خارج الخدمة الفعلية .

ج - دون اجحاف بما ورد في المواد ١١ (ب) و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون ومع مراعاة احكام الفقرات التالية لا تسري احكام هذا القانون على الافراد الذين يدخلون في خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون .

د - اذا اعيد فرد الى خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون فلا تعتبر خدماته السابقة او اللاحقة تابعة للتقاعد بيد انه عند انتهاء خدمته الاخيرة سواء بالترميم او التسريح ترد اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه عن خدماته السابقة .

هـ - الافراد الذين يدخلون في خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون سواء كانت لهم خدمة سابقة ام لا تقتطع من رواتبهم العائدات التقاعدية بنسبة (٥ / ١) من الراتب الاساسي .

و - مع مراعاة احكام المادتين ٣٩ و ٣٠ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الفرد الذي اعيد استخدامه بعد نفاذ هذا القانون ترد اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت عن خدمته السابقة وتدفع اليه مكافأة قدرها ١٢/١ من راتبه الشهري الاساسي الاخير عن كل شهر من خدمته الجديدة .

ز - مع مراعاة احكام المادتين ٣٩ و ٣٠ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الفرد الذي التحق بخدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون ولم تكن له خدمة سابقة فتدفع له مكافأة قدرها ١٢/١ من راتبه الشهري الاساسي الاخير عن كل شهر من خدمته الجديدة .

ح - اما الافراد الذين يعاد استخدامهم بعد نفاذ هذا القانون وكانت قد خصصت لهم رواتب تقاعد عن خدماتهم السابقة فعند انتهاء خدمتهم بمقتضى احكام هذا القانون تعاد اليهم رواتبهم التقاعدية بالاضافة الى ما يستحقونه بمقتضى احكام هذه المادة .

المادة ٤ - تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط او الفرد في خدمة القوات المسلحة وتدخل في الحساب المدة التي يقضيها في الامر وأية خدمة سابقة مما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني ولا تدخل في حساب التقاعد أية خدمة قام بها قبل اكاله السابعة عشرة من عمره .

المادة ٥ - أ - تقتطع عائدات التقاعد من رواتب الضباط بنسبة (٧ / ١) وبنسبة (٥ / ١) من رواتب الافراد . ب - لا تقتطع العائدات التقاعدية من رواتب المتقاعدين وعائلاتهم .

ج - اذا اختار اي ضابط او فرد موجود في الخدمة عند نفاذ هذا القانون اعتبار خدماته السابقة على تاريخ ١٩٥٤/١/١ في سائر الرتب تابعة للتقاعد فعليه ان يدفع العائدات التقاعدية عن تلك الخدمة (اذا لم تكن قد دفعت بنفس النسبة المعينة وبالصورة التي يقررها وزير المالية ولا يجوز للضابط او الفرد ان يرجع عن اختياره .

المادة ٦ - أ - تقيد عائدات التقاعد التي تقتطع من رواتب الضباط والافراد ايراداً للدولة وتؤدي من الميزانية العامة جميع المبالغ التي تستحق بموجب هذا القانون .

ب - اختصاراً من تاريخ نفاذ هذا القانون يحول رصيد صندوق التقاعد العسكري الى الخزينة العامة .

المادة ٧ - أ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الدفاع ان يحيل على التقاعد اي ضابط اتم خدمة اثني عشرة سنة مقبولة للتقاعد .

ب - يجوز لوزير الدفاع بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة ان يحيل على التقاعد اي فرد اتم خدمة اثني عشرة سنة مقبولة للتقاعد .

المادة ٨ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الدفاع ان يحيل على التقاعد اي ضابط اكمل السن المبينة ادناه بشرط ان يكون قد اتم مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد :

امير لواء	٦٠ سنة .
زعيم	٥٥ سنة .
عقيد	٥٢ سنة .
مقدم	٥٠ سنة .
رئيس اول	٤٨ سنة .
رئيس فما دون	٤٥ سنة .

ب - يحق للضابط الذي اكمل السن المبينة في الفقرة السابقة واكمل عشرين سنة خدمة مقبولة للتقاعد ان يتقاعد بموافقة وزير الدفاع على ضوء مقتضيات المصلحة العامة .

ج - كل فرد بلغت خدمته المقبولة للتقاعد عشرين سنة يحق له ان يتقاعد بموافقة القائد العام للقوات المسلحة .

د - عندما يكمل الضابط الستين من عمره او اربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد يجب انهاء خدمته بقرار من وزير الدفاع ما لم يقرر مجلس الوزراء الاسباب الخاصة ذات فائدة عامة - ابقاءه في الخدمة .

المادة ٩ - أ - يحسب راتب تقاعد الضابط الشهري الذي يستحق التقاعد بموجب احكام هذا القانون على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في راتبه الاساسي الاخير وتقسيم حاصل الضرب على اربعماية ومائتين بشرط ان لا يزيد راتب التقاعد عن (٧٥ / ١) من راتبه الشهري الاخير .

ب - يحسب راتب تقاعد الفرد الشهري الذي يستحق التقاعد بموجب احكام هذا القانون على اساس ضرب عدد اشهر خدمته في راتبه الشهري الاخير وتقسيم حاصل الضرب على ثلاثماية وستين بشرط ان لا يزيد راتب التقاعد الذي يخصص له على (٧٥ / ١) من راتبه الشهري الاخير .

المادة ١٠ - أ - اذا انتهت خدمة ضابط لا كماله الستين من عمره وكانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات أو اكثر يعطى راتب تقاعد محسوباً بمقتضى احكام هذا القانون واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات تعاد اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه .

ب - مع مراعاة احكام المادتين التاسعة والعشرين والثلاثين من هذا القانون اذا انتهت خدمة الضابط او الفرد لاي سبب كان ما عدا الاستقالة وكانت خدمته المقبولة للتقاعد اثني عشرة سنة او اكثر يعطى راتب تقاعد بموجب احكام هذا القانون واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن اثني عشرة سنة اعيدت اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه .

كل من التأملي

المادة ١١ - أ - إذا عجز ضابط أو فرد أثناء خدمته المقبولة للتقاعد عن أداء واجبات وظيفته أو واجبات مماثلة لها تناط به من قبل الحكومة بسبب حادث أو مرض أو علة تنهى خدمته ويعطى راتب تقاعد بموجب أحكام هذا القانون إذا كانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات أو أكثر وإذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات يعطى مكافأة بما يعادل ١٢/١ من راتبه الشهري الأخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد .

ب - إذا كان وقوع الحادث أو المرض أو العلة المذكورة في الفقرة السابقة قد تم أثناء قيام الضابط أو الفرد بوظيفته وبدون خطأ منه وكان أيضاً مما يمكن عزوه إلى طبيعة وظيفته وتأييد ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا يعطى بالإضافة إلى راتب التقاعد أو المكافأة المذكورين في الفقرة السابقة راتب اعتلال حسب النسب التالية :

- ١ - ٦٠/٥ من راتبه الشهري الأخير إذا كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً خفيفاً .
- ٢ - ٦٠/١٠ من راتبه الشهري الأخير إذا كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً .
- ٣ - ٦٠/١٥ من راتبه الشهري الأخير إذا كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً .
- ٤ - ٦٠/٢٠ من راتبه الشهري الأخير إذا كانت قدرته على إعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً .

وعلى الضابط أو الفرد الذي أعطي راتب اعتلال أن يمثل للفحص الطبي من حين لآخر في المكان والزمان الذين يمينها له القائد العام للقوات المسلحة طلب منه ذلك على أن لا يزيد الفحص عن مرة واحدة في كل سنتين وإذا تبين بنتيجة الفحص الطبي أن هناك تحسناً في حالته الصحية فيخفض راتب الاعتلال كلما خفت العلة حسب درجات قدرته على إعالة نفسه الموضحة سابقاً ويلقى الراتب كله إذا شفي من علته وإذا رفض الضابط أو الفرد المثول للفحص الطبي أو رفض العودة للخدمة فيوقف راتب الاعتلال بقرار من لجنة التقاعد العسكري إلى أن يمثل للفحص المطلوب .

المادة ١٢ - يعتبر الأشخاص الآتي ذكرهم أفراد عائلة الضابط أو الفرد المتوفي الذين لهم الحق في راتب التقاعد أو المكافأة أو التعويض بموجب أحكام هذا القانون :

- أ - الزوجة أو الزوجات .
- ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم والمطلون المحتاجون منهم بها كان عمرهم .
- ج - البنات العازبات أو الأرامل أو المطلقات .
- د - الأم الأرملة أو المطلقة .

المادة ١٣ - يقطع راتب التقاعد المخصص للابن من تاريخ اكتماله السابعة عشرة من عمره إلا في الأحوال التالية :

- أ - إذا كان عند انقضاء السابعة عشرة من العمر يتابع العلم في مدرسة ثانوية أو كلية فيستمر في إعطائه راتب التقاعد ما دام طالباً أو لغاية اكتماله الخامسة والعشرين من العمر أيها سبق .
- ب - إذا كانت قدرته على إعالة نفسه معطلة تعطيلاً كلياً أو جسيماً بقرار من اللجنة الطبية العليا يعاد النظر في أمره للتأكد من مدى تعطله مرة كل سنتين على الأقل .

المادة ١٤ - يقطع راتب التقاعد عن الزوجات والبنات والأمهات عند تزوجهن على أن يعاد إليهن استحقاقهن إذا أصبحن إرامل أو مطلقات . وعند زواجهن مرة ثانية يقطع الراتب نهائياً . أما البنات والأمهات اللاتي كن متزوجات عند وفاة أبين أو ولدهن ولم يستفدن من راتب مورثتهن ثم أصبحن إرامل أو مطلقات فيقبل نصيبهن من تاريخ التزمل أو الطلاق وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٥ - إذا اكتسبت الموظفة المستخدمة في القوات المسلحة راتباً تقاعدياً عن خدماتها فلا يقطع راتبها التقاعدي في حالة زواجها وإذا توفيت انتقل راتبها إلى مستحقه وفقاً لأحكام هذا القانون إذا ثبت احتياجهم وثبت أيضاً أن الموظفة كانت مسؤولة مباشرة عن أعاليتهم .

المادة ١٦ - أ - إذا توفي ضابط أو فرد متقاعد فيخصص لورثته المستحقين (٥٠ ٪) من راتبه التقاعدي .

ب - لا يستفيد ورقة التقاعد من راتب الاعتلال المخصص بموجب هذا القانون .

المادة ١٧ - توزع رواتب التقاعد أو المكافآت أو التعويضات التي يقرر دفعها بموجب أحكام هذا القانون على الورثة المستحقين بالتساوي .

المادة ١٨ - إذا توفي الضابط أو الفرد عن زوجة أو زوجات حوامل يعاد توزيع راتب التقاعد مجدداً بعد الولادة وفق أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - لا يجوز الجمع بين راتب تقاعد وإذا استحق أحد أفراد العائلة أكثر من راتب تقاعد واحد فيخصص له الراتب الأكبر .

المادة ٢٠ - إذا توفي ضابط أو فرد أثناء وجوده في الخدمة وكانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات أو أكثر تعطى عائلته نصف راتب التقاعد الذي كان يستحقه فيما لو بقي على قيد الحياة محسباً بمقتضى أحكام هذا القانون وإذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات تعطى عائلته مكافأة بمعدل ١٢/١ من راتبه الشهري الأخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد .

المادة ٢١ - إذا طرأ تغيير على المستفيدين من راتب التقاعد سواء بوفاة أحدهم أو بفقدانه حقه فيه بصورة أخرى أو باستعادة أحدهم الحق في راتب التقاعد الذي كان قد قطع عنه فيعاد حساب رواتب التقاعد مجدداً وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - أ - إذا قتل ضابط أو فرد أو توفي نتيجة إضرار أصابته فادت إلى وفاته من جراء قيامه بوظيفته ولم يكن قد أكمل مدة عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لعائلته ربع راتبه الشهري الأخير وإذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه الشهري الأخير وإذا ظهر بالحساب أن الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب أحكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الأكبر .

ب - بالإضافة إلى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرة السابقة تعطى تعويضاً تقديراً يعادل رواتب وعلاوات الضابط أو الفرد عن سنة كاملة محسباً على أساس راتبه الشهري الأخير على أن لا يقل عن ثلاثمائة دينار . يعطى التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل أثناء قيام الضابط أو الفرد بواجبه العسكري .

ج - إذا كان الضابط أو الفرد أعزب أو متزوجاً وليس له أولاد يعطى التعويض إلى ورثته الشرعيين بموجب الفريضة الشرعية .

المادة ٢٣ - أ - إذا وجد بالحساب أن الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من أفراد العائلة بموجب المادة السادسة عشرة من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد في الشهر كحد أدنى شرط أن لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع أفراد العائلة عن راتب التقاعد الذي استحقه مورثهم .

ب - وإذا وجد بالحساب أن الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من أفراد العائلة بموجب المادة الثانية والعشرين من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد في الشهر كحد أدنى بشرط أن لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع أفراد العائلة عن (٥٠ ٪) من راتب مورثهم الشهري الأخير .

هكذا من الأصول

مجلد

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

- المادة ٣٤ - إذا أعيد استخدام ضابط أو فرد كان قد استرد العائدات التقاعدية أو دفعت له اكرامية بموجب احكام هذا القانون فيجب ان يعيد ما استرده أو دفع اليه دفعة واحدة أو على دفعات بالصورة التي يوافق عليها وزير المالية والألا تحسب له خدمته السابقة ويستثنى من ذلك ما دفع بسبب الاعتلال .
- المادة ٣٥ - في حالة ما إذا كان ضابط قد ترك الخدمة قبل نفاذ هذا القانون ثم أعيد استخدامه فإن خدمته السابقة المقبولة للتقاعد حتى تاريخ نفاذ هذا القانون تحسب وفق القوانين التي كانت نافذة قبل صدوره .
- المادة ٣٦ - أ - إذا أعيد ضابط متقاعد الى الخدمة يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته ويعد حساب هذا الراتب عند ما تنتهي خدمته الأخيرة على أساس اضافة خدماته السابقة المقبولة للتقاعد الى خدماته اللاحقة ويشترط في ذلك ان لا يؤدي الحساب الجديد الى تخفيض راتب التقاعد السابق الذي خصص له وتضاف جميع مدد الفواصل التي تقع بين تاريخ احواله على التقاعد وتاريخ اعادته الى الخدمة على ان لا تزيد مدة الفاصل عن أربع سنوات في كل مرة ولا يحسب من الفواصل الا بقدر ما يكمل عشر بن سنة للضابط .
- ب - يجب اعلام وزارة المالية عن كل ضابط ار فرد متقاعد فور اعادته الى الخدمة لا يقف راتب تقاعده .
- المادة ٣٧ - لا تسري احكام هذا القانون على ابي راتب تقاعد أو تعويضات أو اكراميات أو عائدات تقاعدية خدمت أو رفضت بموجب القوانين السابقة .
- المادة ٣٨ - يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر اعارة اي ضابط أو فرد الى اية جهة اذا رأى ان المصلحة العامة تقتضي بذلك وله ان يبين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد عنها الى الخزنة المالية وتدخل الخدمة التي يقضيها معاراً على الوجه المذكور في حساب مدة خدمته المقبولة للتقاعد .
- المادة ٣٩ - يحظر على الضابط أو الفرد سواء كان في الخدمة أم متقاعد أن يدخل في خدمة دولة اجنبية بدون موافقة مجلس الوزراء والا فيحرم من حقوقه التقاعدية بقرار من المجلس المشار اليه .
- المادة ٣٠ - يحرم الضابط أو الفرد من كافة الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون سواء كان في الخدمة أم متقاعداً .
- أ - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه ارتكب جريمة الحياة العظمى أو قام بأعمال التجسس لحساب دولة اجنبية أو اية جريمة جنائية اخرى غلة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي .
- ب - كل ضابط أو فرد في الخدمة حكم عليه بحكم قطعي من محكمة اردنية مختصة بالحبس لجرمة اختلاس اموال الدولة أو سرقتها أو لجرمة التزوير في الوثائق الرسمية .
- ج - تتناقص عالة الضابط أو الفرد في اي من الحالتين أ و ب حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون خلال مدة سجنه وتقطع عند اطلاق سراحه كما تعاد اليها عند وفاته .
- المادة ٣١ - يفقد الضابط أو الفرد حقوقه التقاعدية بموجب احكام هذا القانون اذا استقال من الخدمة أو تركها .
- المادة ٣٢ - تؤلف في وزارة المالية لجنة تسمى لجنة التقاعد العسكرية على النحو التالي : -
- أ - موظفان من موظفي الصنف الأول في وزارة المالية يعينها وزير المالية ويكون احدهما رئيساً .
- ب - ضابط يعينه القائد العام للقوات المسلحة .
- المادة ٣٣ - تسوي الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق الى القائد العام للقوات المسلحة الذي عليه ان يحيلها مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكرية .
- المادة ٣٤ - تقرر لجنة التقاعد العسكرية مبدئى استحقاق الطالب وتعين في قرارها مقدار الحقوق التقاعدية واسماء المستحقين في كل حالة .

- المادة ٣٥ - يبلغ رئيس لجنة التقاعد العسكرية قرار اللجنة خطياً لكل من الطالب ووزير المالية (أو من ينوبه عنه خطياً) حسب الأصول .
- المادة ٣٦ - اذا لم يقنع الطالب أو وزير المالية (أو من ينوبه) بقرار لجنة التقاعد العسكرية فيجوز لكل منها ان يطعن في قرار اللجنة امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .
- المادة ٣٧ - لا يؤثر هذا القانون على جميع الحقوق التقاعدية التي سويت أو التي استحققت قبل نفاذ هذا القانون ولم تجر تسويتها .
- المادة ٣٨ - أ - اذا التحق ضابط أو فرد بوظيفة تابعة للتقاعد بمقتضى احكام قانون التقاعد المدني فان خدمته في القوات المسلحة في سائر الرتب تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمعدل ٢٥/٢٥ من تلك الخدمة وتضاف الى خدمته المدنية المقبولة للتقاعد .
- ب - اذا عين في القوات المسلحة موظف كان تابعاً لاحكام قانون التقاعد المدني فتحسب المدة التي قضاها في الخدمة المدنية بمعدل ٢٥/٢٥ من تلك الخدمة وتضاف الى خدمته المقبولة للتقاعد في خدمة القوات المسلحة .
- المادة ٣٩ - أ - تسري احكام هذا القانون على ضباط وافراد الامن العام وعائلاتهم .
- ب - يقوم وزير الداخلية بوظائف وزير الدفاع ومدير الامن العام بوظائف القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليها في هذا القانون فيما يختص بضباط وافراد الامن العام وعائلاتهم .
- المادة ٤٠ - الحالات التي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون تطبق عليها احكام قانون التقاعد المدني .
- المادة ٤١ - يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر بموافقة الملك الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة ٤٢ - يلغى قانون التقاعد العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ مع جميع الانظمة الصادرة بمقتضاه باستثناء الجداول الملحقه بقانون تقاعد الجيش العربي الاردني رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ ، وتلغى احكام أية قوانين أردنية أو فلسطينية سابقة إلى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .
- المادة ٤٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٠/٢٥

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوصي الغوري	محمد الامين الشقيطي	مزارع الحامي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدل والمواصلات
عبدلوكب	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

هكذا من الأشهر

بجل

نموذج الميثاق الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩

قانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٩ .
المادة ٢ - تكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة) : المملكة الأردنية الهاشمية .

وتعني كلمة (الحكومة) : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

وتعني كلمة (الوزير) : رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ووزير البلاط ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس محكمة التمييز ، وكل من اشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيراً سابقاً ، والوزراء السابقين من أعضاء مجلس الامة .
وتعني كلمة (الموظف) : الموظف الاردني المصنف الذي يتقاضى راتبه من الميزانية العامة أو أي موظف أو مستخدم آخر نصت القوانين والانظمة الاخرى انه تابع للتقاعد على حساب الخزنة العامة .

وتعني كلمة (تقاعد) : راتب التقاعد الشهري الذي يخصص بموجب أحكام هذا القانون .

وتعني كلمة (الراتب) : الراتب الاساسي الشهري للموظف ولا يشمل العلاوات والمخصصات من أي نوع كانت .

وتعني كلمة (السنة) : السنة بحسب التقويم الشمسي .

وتعني كلمة (الشهر) : جزءاً من اثني عشر جزءاً من السنة .

وتعني كلمة (اليوم) : جزءاً من ثلاثين جزءاً من الشهر .

وتعني عبارة (الدولة الاجنبية) : أية دولة غير المملكة الأردنية الهاشمية .

وتعني عبارة (الخدمة المقبولة للتقاعد) : الخدمة المقبولة للتقاعد بموجب احكام هذا القانون

وتعني عبارة (الخدمة المصنفة) : الخدمة التي يقضيها الموظف في وظائف مصنفة .

وتعني عبارة (الموظف غير المصنف) : الموظف الذي يعين في وظيفة ذات راتب محدد في قانون الميزانية وليس لها درجة ويشمل ذلك كل من سبق تعيينه كموظف غير مصنف من اصله وظيفته مصنفة ولم يصدر قرار بتصنيفه ولا يشمل الاشخاص الذين تستخدمهم الحكومة من المخصصات المفتوحة او من مخصصات المشاريع او الامانات برواتب مقطوعة على أساس الاجرة اليومية او غيرها .

الموظف الذي يعين لمدة محدودة بموجب عقد خطي في وظيفة حكومية .

الفصل الثاني

الموظفون التابعون للتقاعد

المادة ٣ - يقسم الموظفون الى قسمين :

أ - قسم تابع للتقاعد ويشمل الموظفين المذكورين في المادة الرابعة من هذا القانون .

ب - قسم غير تابع للتقاعد ويشمل الموظفين غير المصنفين والموظفين بمقود من غير الخاصين لاحكام المادة الرابعة .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا القانون :

يعتبر الموظفون الآتي ذكرهم موظفين تابعين للتقاعد :

أ - جميع موظفي الحكومة الاردنيين المدنيين المصنفين الذين يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة .

ب - موظفو المصرف الزراعي الاردنيون المصنفون .

ج - موظفو الحكومة والمصرف الزراعي الاردنيون غير المصنفين الذين تم استخدامهم قبل اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤١ ، وكانوا عند استخدامهم تابعين للتقاعد .

د - الموظفون المعينون بمقتضى عقود وكانوا بموجب شروطها تابعين للتقاعد .

الفصل الثالث

الخدمات المقبولة للتقاعد

المادة ٥ - تعتبر الخدمات التالية خدمات مقبولة للتقاعد :

أ - الخدمة المقبولة للتقاعد بموجب أية قوانين سابقة .

ب - الخدمة التي يقضيها الموظفون الوارد ذكرهم في المادة الرابعة من هذا القانون .

ج - الخدمة التي يقضيها الوزير في منصب وزاري .

د - الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد تحت السلاح حيناً يدعى للخدمة العسكرية .

هـ - الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد في الاسر سواء كان تحت السلاح ام لم يكن .

و - الخدمة التي يقضيها الموظف معاراً على وجه قانوني .

ز - الخدمة العسكرية المقبولة للتقاعد والتي تسبق الخدمة المدنية بشرط أن تؤدي عنها عائدات التقاعد

ح - الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد في اجازة دراسية أو في بعثة علمية سواء أكان ذلك براتب كامل أم براتب مخفض أم بلا راتب .

ط - أية خدمة حكومية قضاها موظف تابع للتقاعد بمقتضى احكام هذا القانون في أي جزء من الضفة الغربية اعتباراً من ١٥/٥/١٩٤٨ .

ي - مدة عضوية مجلس الامة لمن كان موظفاً سابقاً على أن يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعداً وتخصيص راتب تقاعد ان ترك الوظيفة ولم يخصص له راتب تقاعد وأصبح عضواً في مجلس الامة اذا بلغت مجموع خدماته في الوظيفة وعضوية مجلس الامة خمس عشرة سنة اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون ، على أساس اعل راتب تقاضاه في الوظيفة .

المادة ٦ - اذا اكتسب موظف غير اردني الجنسية الاردنية وأصبح تابعاً للتقاعد، تحسب له المدة التي قضاها في خدمة الحكومة في وظيفة مصنفة قبل اكتسابه الجنسية خدمة مقبولة للتقاعد .

المادة ٧ - لا تعتبر الخدمات التالية مقبولة للتقاعد :

- الخدمات التي يقضيها موظف قبل اكتماله السابعة عشرة من عمره .
- الخدمات التي يقضيها الموظف بعد اكتماله الستين من عمره الا اذا كانت في منصب وزاري على أن تراعى في ذلك احكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون .
- الخدمات التي تزيد عن أربعين سنة من الخدمة المقبولة للتقاعد .
- أية خدمات لا تدفع عنها العائدات التقاعدية .

الفصل الرابع

العائدات التقاعدية

المادة ٨ - تقتطع عائدات التقاعد من راتب الموظف التابع للتقاعد بموجب احكام هذا القانون بنسبة ٧٪ (سبعة في المائة) .

المادة ٩ - تقيد العائدات التقاعدية التي تقتطع من رواتب الموظفين ايراداً للدولة وتؤدي من الميزانية العامة لجميع المبالغ التي تحقق بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - تحسب العائدات التقاعدية للحالات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الخامسة على اساس الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف في الحكومة قبل وقوع الاعارة أو الاجازة الا اذا كان قد رفع الى درجة أو راتب أعلى في وظيفة تابعة للتقاعد خلال مدة الاعارة أو الاجازة فتحسب العائدات التقاعدية في هذه الحالة على اساس الراتب الاخير وتسوى حقوقه التقاعدية على هذا الاساس .

المادة ١١ - لا تقتطع العائدات التقاعدية من راتب الموظف عن الخدمة المقبولة للتقاعد بموجب احكام الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الخامسة من هذا القانون باستثناء المدة التي تقاضى راتباً عنها .

الفصل الخامس

الاحالة على التقاعد

المادة ١٢ - أ - حين اكمل الموظف الستين من عمره أو حين اكمله أربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد يجب احالته على التقاعد .

ب - يحال الموظف الذي تنطبق عليه الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء الا اذا رأى المجلس لاسباب تعود للصحة العامة ابقاءه في الخدمة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .

ج - اذا لم يكن الموظف الذي اكمل الستين من عمره مستحقاً للتقاعد فيجب انهاء خدمته بقرار من مجلس الوزراء مع مراعاة الاستثناء الوارد في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د - اذا لم يصدر قرار الاحالة على التقاعد او انتهاء الخدمة حسباً ذكر في الفقرات السابقة خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون اذا كان الموظف مكلاً الستين من عمره أو الأربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد أو من تاريخ اكمله الستين من عمره أو لأربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد ولم يصدر في جميع هذه الحالات قرار من مجلس الوزراء بابقاء الموظف فيعتبر محالاً على التقاعد اذا كان مستحقاً للتقاعد وتعتبر خدمته منتهية اذا لم يكن مستحقاً للتقاعد وعلى الوزير المختص ان يأمر بايقاف راتبه من تاريخ انتهاء الشهرين المذكورين حسباً تكون الحالة ولا تدخل مدة الشهرين المشار إليها في عداد الخدمات المقبولة للتقاعد ويؤدي الراتب كاملاً للموظف خلال هذه المدة دون ان تقطع منه العائدات التقاعدية .

هـ - على الوزير المختص ان يعلم مجلس الوزراء باسماء موظفي وزارته والدوائر المرتبطة بها الذين تنطبق عليهم احكام هذه المادة .

و - لا تسري احكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين .

المادة ١٣ - أ - للموظف الذي اكمل ثلاثين سنة خدمة مقبولة الحق في أن يتقاعد .

ب - للقاضي المعرف بقانون استقلال القضاء والقاضي الشرعي الذي بلغت مدة خدمته المقبولة للتقاعد خمساً وعشرين سنة الحق في ان يتقاعد .

المادة ١٤ - تعاد للموظفة المستقيلة العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبها .

المادة ١٥ - يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر احالة اي موظف على التقاعد اذا اكمل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد .

المادة ١٦ - اذا انتهت خدمة موظف لا اكمله الستين من عمره وكانت خدمته المقبولة للتقاعد خمس عشرة سنة اعطي راتب تقاعد بمقتضى احكام هذا القانون وان لم يكن مكلاً هذه المدة اعطي مكافأة .

المادة ١٧ - أ - مع مراعاة احكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة او فقد الوظيفة اذا كان مكلاً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد واما اذا لم يكن مكلاً هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين أو أكثر اعطي مكافأة .

ب - اذا كان للموظف المصنف الذي احيل على التقاعد او انتهت خدمته خدمة غير مصنفة وغير مقبولة للتقاعد وكانت خمس سنين فأكثر فيعطى مكافأة عن خدمته غير المصنفة بالإضافة الى ما يستحقه بمقتضى احكام هذا القانون عن خدمته المصنفة .

المادة ١٨ - أ - يكسب الوزير حق التقاعد عند اعتزاله الخدمة الوزارية سواء بالاستقالة او بالاقالة اذا اكمل سبع سنين خدمة مقبولة للتقاعد ، واذا قصت خدمة الوزير الفعلية عن سبع سنين وكان قد اتم ست سنوات فتحسب الفترة التي تزيد على الست سنوات والتي تتجاوز السنة اشهر سنة كاملة لغاية اكمال سبع سنين فقط بشرط ان تدفع العائدات التقاعدية عن المدة المضافة لا كمال السنة .

ب - اذا اعتزل الوزير الخدمة بسبب مرض مؤيد بتقرير اللجنة الطبية العليا فيعطى راتب تقاعد او مكافأة كما هي الحالة بالاستناد الى احكام المادتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين من هذا القانون ولا تنطبق احكام المادة الثلاثين من هذا القانون على الوزير .

هكذا من التمهول

مجلد

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

ج - تضاف الخدمة المدنية ومدة العزوبة في مجلس الامة الى الخدمة الوزارية بشرط ان تؤدي عنها المائدات التقاعدية وفقاً لاحكام هذا القانون .

د - اذا كان الوزير العامل عضواً في مجلس الامة فتحسب مدة خدمته الوزارية فقط .

هـ - يجري حساب راتب تقاعد الوزير على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعل راتب وزاري تقاضاه عن خدمته الوزارية وتقسيم حاصل الضرب على اربعماية وخمسين ولا يجوز ان يتجاوز راتب التقاعد $\frac{75}{100}$ (خمسة وسبعين في المائة) من راتبه الشهري الاخير في اية حالة .

و - يستفيد من احكام هذه المادة :-

١ - من كان وزيراً عند نفاذ هذا القانون .

٢ - عضو مجلس الامة الذي كان وزيراً سابقاً ولم يخصص له راتب تقاعد فيخصص له راتب تقاعد من تاريخ نفاذ هذا القانون .

٣ - عضو مجلس الامة الذي كان وزيراً سابقاً ويتقاضى راتب تقاعد على ان يجري تعديل راتبه لتقاعدي من تاريخ نفاذ هذا القانون .

الفصل السادس

حساب راتب التقاعد والمكافأة

المادة ١٩ - يحسب راتب التقاعد الشهري للموظف الذي يستحق التقاعد على اساس ضرب مجموع عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في راتبه الشهري الاخير وتقسيم حاصل الضرب على ستاية ولا يجوز ان يتجاوز راتب التقاعد الشهري في اية حال خمسة وسبعين في المائة ($\frac{75}{100}$) من راتب الموظف الشهري الاخير .

المادة ٢٠ - اذا كان الموظف يستوفي جزءاً من راتبه لسبب قانوني فيحسب راتب الموظف على اساس راتبه الاحلي الكامل .

المادة ٢١ - يجري حساب المكافأة التي لم تحدد في هذا القانون على اساس جزء من اثني عشر جزءاً من راتب الموظف الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد على ان لا يقل مقدار المكافأة عن مجموع المائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه او يقل عن راتب شهر واحد ، وتسري احكام المادة العشرين من هذا القانون عند تطبيق احكام هذه المادة .

الفصل السابع

اعادة الاستخدام

المادة ٢٢ - اذا اعيد وزير متقاعد او موظف الى الخدمة التابعة للتقاعد يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته ويعاد حساب هذا الراتب عندما تنتهي خدمته الاخيرة على اساس اضافة مدة خدماته السابقة المقبولة للتقاعد الى خدماته اللاحقة ويشترط في ذلك ان لا يؤدي الحساب الجديد الى تخفيض راتب التقاعد السابق الذي خصص له . وتضاف الى خدماته المقبولة للتقاعد جميع مدة الفواصل التي تقع بين تاريخ احالة الموظف على التقاعد وتاريخ اعادته الى الخدمة على ان لا تزيد مدة الفاصلة عن اربع سنوات في كل مرة ولتساية اكمال عشرين سنة للوزير وخمسين سنة للموظف بشرط ان لا يؤثر ذلك على الفواصل المقبولة قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٢٣ - اذا اعيد موظف سابق غير متقاعد الى الخدمة في وظيفة تابعة للتقاعد فتضاف خدماته السابقة المقبولة للتقاعد الى خدماته اللاحقة بشرط ان تسترد منه المائدات التقاعدية والمكافآت التي سبق ان استوفاهما .

المادة ٢٤ - الموظفة التابعة للتقاعد والتي تتقاضى راتباً موروثاً اذا خصص لها راتب تقاعد عن خدمتها تعطى الراتب الاكثر ويوقف الاخر .

المادة ٢٥ - عندما يترتب على الموظف ان يدفع عائدات تقاعدية عن خدمات سابقة او ان يعيد المائدات أو المكافآت التي كان قد استوفاهما عن تلك الخدمات تسترد منه المبالغ التي يجب اعادتها بنسبة لا تقل عن $\frac{7}{10}$ من راتبه الاسامي وبعد وفاة الموظف وانتقال حقوقه الى اصحاب الاستحقاق تسترد من الورثة وفي حالة تأدية مكافأة يقتطع منها المبلغ المتحقق بكامله .

الفصل الثامن

فقدان الحقوق التقاعدية واستعادتها

المادة ٢٦ - يفقد :
أ - الحق في راتب التقاعد او المكافأة :

أ - كل موظف أو متقاعد ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مخنعة انه ارتكب جريمة الخيانة العظمى أو قام باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية أو أية جريمة جنائية أخرى خلة بامن الدولة الداخلي أو الخارجي

ب - كل موظف حكم بحكم قطعي من محكمة اردنية مخنعة بالحبس لجريسة اختلاس اموال الدولة أو سرقتها أو لجريسة التزوير في الوثائق الرسمية .

ج - تتقاضى عائلة الموظف في أي من الحالتين أ و ب حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون مدة سجنه ويقطع عند اطلاق سراحه كما تعاد اليها عند وفاته .

د - تسري احكام هذه المادة على الوزير

المادة ٢٧ - اذا انبثت خدمة الموظف لعلة مقعدة نشأت بسبب قيامه بالوظيفة ، أو اذا انبثت خدمته لعجزه عن مواصلة من جراء مخاطرته بحياته لانفاذ حياة غيره أو بسبب استهدافه لخطر الموت لمصلحة عامة أو لغاية انسانية ، أو بسبب خطر استهداف له أو اعتداء تعرض له اثناء قيامه بالوظيفة أو من أجل قيامه بوظيفته ، فيعطى راتب تقاعد اذا كان قد اكمل عشر سنوات خدمة مقبولة للتقاعد ، ويعطى مكافأة اذا كانت خدمته المقبولة للتقاعد اقل من عشر سنوات . وفي كلتا الحالتين يعطى الموظف بالإضافة الى راتب التقاعد أو المكافأة راتب اعتلال يعادل :

أ - $\frac{60}{100}$ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً خفيفاً .

ب - $\frac{60}{100}$ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً .

ج - $\frac{60}{100}$ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً .

د - $\frac{60}{100}$ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً .

هكذا من الأشهر

مجلد

٢

١٠

١٠

المادة ٢٨ - إذا انتهت خدمة الموظف لعدة مقعدة لم تنشأ عن قيامه بالوظيفة أو لعدة أو مرض مزمن يجعله يحكم المقعد أو يجعله عاجزاً عن إعالة نفسه بنفسه دون ممونة غيره كالجئون والسفالج والعمى وتعطل الأطراف وغيرها ولم تكن تلك الحالة ناشئة عن سبب من الأسباب الواردة في المادة السابقة فيعطى راتب تقاعد إذا كان مكلاً عشر سنوات خدمة مقبولة للتقاعد ويعطى مكافأة إذا كانت خدمته المقبولة للتقاعد أقل من عشر سنوات .

المادة ٢٩ - تؤيد الحالة الصحية المشار إليها في المادتين السابقتين بتقرير من اللجنة الطبية العليا أو أية لجنة طبية حكومية أخرى تقوم بمهامها .

المادة ٣٠ - أ - على الموظف الذي يعطى راتب اعتلال ان يثل للخصص الطبي في المكان والزمان الذين تعينها وزارة المالية لهذه الغاية إلا طلبت منه ذلك على ان لا يزيد الفحص عن مرة كل سنتين . وإذا تبين بتقريره الفحص الطبي ان هناك تحسناً في حالته الصحية فيخفض راتب الاعتلال كلما خفت العلة حسب درجات قدرته على إعالة نفسه الوضحة في المادة السابعة والعشرين ويلغى الراتب كله إذا شفي من علة .

ب - إذا رفض الموظف المثول للفحص الطبي أو رفض العودة إلى الخدمة فيوقف راتب الاعتلال بقرار من لجنة التقاعد المدني إلى ان يثل للفحص المذكور .

الفصل العاشر

- حقوق افراد العائلة

المادة ٣١ - يعتبر الاشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الموظف أو المتقاعد المتوفي الذين لهم الحق في راتب التقاعد أو المكافأة أو التعويضات بموجب احكام هذا القانون .

أ - الزوجة أو الزوجات .

ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم .

ج - البنات العازبات أو الارامل أو المطلقات .

د - الام الارملة أو المطلقة .

المادة ٣٢ - يقطع راتب التقاعد المخصص للابن من تاريخ اكاله السابعة عشرة من عمره الا في الاحوال التالية :

أ - اذا كان عند اتمامه السابعة عشرة من العمر يتابع العلم في مدرسة ثانوية أو كلية فيستمر في إعطائه راتب التقاعد ، ما دام طالباً أو لغاية اكاله الخامسة والعشرين من العمر أيهما أسبق .

ب - إذا كانت قدرته على إعالة نفسه معطلة تعطيل كلياً أو تعطيل جسيماً بقرار من اللجنة الطبية العليا ، ويماد النظر في امره للتأكد من مدى تعطيله مرة كل سنتين على الأقل وتسري عليه في هذه الحال احكام المادة الثلاثين من هذا القانون .

المادة ٣٣ - يقطع راتب التقاعد عن الزوجات والبنات والامهات عند تزوجهن على ان يعاد إليهن استحقاقهن إذا اصبحن ارامل أو مطلقات . وعند زواجهن مرة ثانية يقطع الراتب نهائياً . أما البنات والامهات اللواتي كن متزوجات عند وفاة ابين أو ولدهن ولم يستقدن وقتئذ من راتب مورثهن ثم اصبحن ارامل أو مطلقات فيبطلن نصيبهن من تاريخ التزل أو الطلاق وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٣٤ - لا يقطع راتب التقاعد عن الموظفة التي اكتسبت راتباً تقاعدياً عن خدماتها في حالة زواجها وإذا توفيت انتقل راتبها إلى مستحقه وفقاً لاحكام هذا القانون اذا ثبت احتياجهم وثبت أيضاً ان الموظفة كانت مسؤولة مباشرة عن اعالتهن .

المادة ٣٥ - مع مراعاة احكام المادة الثالثة والاربعين من هذا القانون ، اذا توفي موظف متقاعد فيخصص لورثته المستحقين ٥٠٪ (خمسون في المائة) من راتبه التقاعدي .

المادة ٣٦ - توزع رواتب التقاعد أو المكافآت أو التعويضات التي يقرر دفعها بموجب احكام هذا القانون على الورثة المستحقين بالتساوي .

المادة ٣٧ - اذا توفي الموظف أو المتقاعد عن زوجة أو زوجات حوامل يعاد توزيع راتب التقاعد مجدداً بعد الولادة وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣٨ - لا يجوز الجمع بين راتب تقاعد ، واذا استحق احد افراد العائلة أكثر من راتب تقاعد واحد فيخصص له الراتب الأكبر .

المادة ٣٩ - لا يستفيد ورثة المتقاعد من راتب الاعتلال المخصص بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - اذا توفي موظف اثناء وجوده في الخدمة وكان مكلاً عشر سنوات خدمة مقبولة للتقاعد فتعطى عائلته راتباً تقاعدياً وفق احكام هذا القانون ، وأما اذا تقست خدمته عن عشر سنوات فتعطى مكافأة .

المادة ٤١ - أ - اذا قتل الموظف فوراً بسبب ناشئ عن قيامه بوظيفته وبدون احوال منه او توفي خلال سنة واحدة من تاريخ وقوع الأسباب المذكورة في المادة السابعة والعشرين من هذا القانون والتي ادت لوفاته فيخصص لعائلته راتب تقاعد يعادل ربع راتبه الشهري الاخير اذا لم يكن قد اكمل عشر سنوات خدمة مقبولة للتقاعد اما اذا كان قد اكمل هذه المدة فيخصص لها ثلث الراتب وإذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب احكام هذا القانون يزيد على ثلث راتب الموظف الاخير خصص لها الراتب الأكبر .

ب - بالإضافة لراتب التقاعد المخصص للعائلة بموجب الفقرة السابقة تعطى تعويضاً تقدياً يعادل رواتب وعلاوات الموظف عن سنة كاملة محسوبة على اساس راتبه الشهري الاخير وإذا كان الموظف أعزب أو متزوجاً وليس له اولاد يعطى التعويض إلى ورثته الشرعيين حسب الفريضة الشرعية .

المادة ٤٢ - اذا طرأ تغيير على المستفيدين من راتب التقاعد سواء بوفاة احدهم أم بفقدانه حقه فيه بصورة اخرى او باستعادة احدهم الحق في راتب التقاعد الذي كان قد قطع عنه فيعاد حساب رواتب تقاعد الورثة مجدداً وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤٣ - أ - اذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد العائلة بموجب احكام المادتين الخامسة والثلاثين والاربعين من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد في الشهر كحد ادنى شرط ان لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع افراد العائلة عن راتب التقاعد الذي استحقه مورثهم .

ب - اذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد عائلة الموظف المتوفي بموجب احكام المادة الحادية والاربعين من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد كحد ادنى شرط ان لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع العائلة على خمسين بالمائة (٥٠٪) من راتب مورثهم الشهري الاخير .

هكذا من الأشهر

بجل

ي

ان

تج

مل

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٤٤ - يعتمد في تقدير عمر الموظف او اعمار اصحاب الاستحقاق وفق مقتضيات احكام هذا القانون بناء على شهادة الميلاد ، وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد يقدر العمر من قبل اللجنة الطبية المختصة ، واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف مولوداً في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .

المادة ٤٥ - لمجلس الوزراء ان يقرر اعارة ابي موظف من موظفي الحكومة للخدمة في حكومة اخرى او في اية جهة اخرى داخل المملكة او خارجها . وتحفظ للموظف خلال مدة اعارته حقوقه في التقاعد والمكافآت وفقاً لاحكام هذا القانون . ويعين مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية العائدات التقاعدية عنها الى الخزينة على ان تراعى في ذلك الاحكام والقواعد المرسومة في انظمة الموظفين .

المادة ٤٦ - يعفى المعلنون الذين احبلوا على التقاعد قبل نفاذ هذا القانون من دفع العائدات التقاعدية التي لا تزال متحققة عليهم بتاريخ نفاذه بموجب المادة التاسعة المعدلة من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ . ويسري هذا الاعفاء ايضاً على افراد عائلاتهم الذين خصصت لهم رواتب تقاعد ، على ان هذا الاعفاء لا يخلوهم حتى المطالبة باستعادة العائدات التقاعدية التي سبق اقتطاعها من رواتب تقاعدهم قبل نفاذ هذا القانون .

الفصل الثاني عشر

الموظفون غير المصنفين غير التابعين للتقاعد

المادة ٤٧ - أ - مع مراعاة احكام المادة (٢٦) من هذا القانون اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف بغير الاستقالة وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءاً من اربعة وعشرين جزءاً من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة عن مائتي دينار في أية حال .

ب - يجوز للموظف غير المصنف الذي اكمل خمساً وعشرين سنة في الوظيفة ان يعزل الخدمة ويعطى في هذه الحالة مكافأة وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤٨ - أ - اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف لعجزه عن القيام باعباء وظيفته بسبب حالته الصحية وكانت تلك الحالة قد نشأت عن قيامه بوظيفته أو بسبب خطر استهدف له او اعتداء تعرض له اثناء قيامه بالوظيفة أو بسببها فيعطى مكافأة عن كامل خدمته بشرط ان لا تزيد على ثلاثمائة دينار .

ب - اذا توفي الموظف غير المصنف اثناء وجوده في الخدمة تعطى عائلته مكافأة عن كامل خدمته بشرط ان لا تزيد على مائتي دينار .

ج - اذا قتل الموظف غير المصنف فوراً بسبب ناشيء عن قيامه بوظيفته وبدون افعال منه أو توفي خلال سنة واحدة من تاريخ وقوع الاسباب المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة فتعطى عائلته راتب تقاعد وفق احكام المادة ٤١ (أ) من هذا القانون بالإضافة الى تمويص تقدي مقداره ثلاثمائة دينار .

الفصل الثالث عشر

تسوية الحقوق التقاعدية

المادة ٤٩ - تؤلف في وزارة المالية لجنة تسمى (لجنة التقاعد المدني) من ثلاثة من موظفي وزارة المالية من الصنف الاول يعينهم وزير المالية على ان يكون احدهم رئيساً وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن تسوية جميع الحقوق المشمولة باحكام هذا القانون .

المادة ٥٠ - تسوى الحقوق المشمولة باحكام هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الاستحقاق الى وزير المالية مع جميع المستندات التي تعززها وعلى وزير المالية ان يعجل هذه الطلبات الى لجنة التقاعد المدني للبت فيها .

المادة ٥١ - أ - تقرر لجنة التقاعد المدني مدى استحقاق الطالب ومقدار الحق وتاريخ استحقاقه واسماء المستحقين في كل حالة ويصدر قرارها اما بالاجماع أو بالأكثرية .

ب - يجوز للجنة في كل وقت ان تصحح من تلقاء نفسها او بناء على طلب صاحب الاستحقاق او وزير المالية او مديران المحاسبة الأغلاط الكتابية او الحسابية التي تقع في القرارات عن طريق السهو .

المادة ٥٢ - يبلغ رئيس اللجنة قرار اللجنة خطياً لكل من الطالب ووزير المالية (أو من ينوب عنه خطياً) حسب الأصول .

المادة ٥٣ - اذا لم يقنع الطالب أو وزير المالية (أو من ينوب) بقرار لجنة التقاعد المدني فيجوز لكل منهما ان يطعن في قرار اللجنة امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .

المادة ٥٤ - أ - مع مراعاة احكام المادة ١٨ من هذا القانون تضاف نسبة مقدارها ٣٠٪ (عشرون في المائة) الى رواتب التقاعد التي جرى تخصيصها قبل نفاذ هذا القانون الى المتقاعدين المدنيين او عائلاتهم الذين جرى حساب رواتب تقاعدهم على اساس جزء من ثلاثين جزء من نصف متوسط رواتبهم الاساسية عن كل سنة من خدماتهم المقبولة للتقاعد بشرط التقيد بالحد الاعلى لراتب التقاعد المنصوص عليه في القانون الذي كان نافذاً بتاريخ تخصيص الراتب الاصلي .

ب - لا تسري احكام الفقرة السابقة على رواتب التقاعد الانسانية أو رواتب التقاعد التي خصصت بموجب قوانين خاصة .

ج - يتم حساب وتخصيص الاضافة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة في وزارة المالية ولا تسري عليها احكام المواد من ٤٩ الى ٥٣ من هذا القانون والمتضررات ان يعترض خطياً لوزير المالية الذي يكون قراره قطعياً .

المادة ٥٥ - دون اجحاف بما ورد في المادة الرابعة والخمسين من هذا القانون لا تسري احكام هذا القانون على جميع الحقوق التقاعدية التي فصل بها او التي نشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذ هذا القانون ولم يفصل بها باستثناء ما نص عليه في الفقرة (ط) من المادة الخامسة من هذا القانون فيما يتعلق بالحقوق التي نشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذه ولم يفصل بها .

هكذا من الأصول

مجلد
٢
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الفصل الرابع عشر

احكام ختامية والقواعد

المادة ٥٦ - يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر بوافقة الملك انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٧ - أ - تلغى جميع الاحكام الواردة في قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ والتي تتعارض مع احكام هذا القانون .

ب - يلغى قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ ويلغى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ مع جميع تعديلاتها .

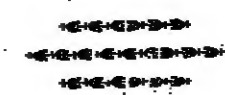
ج - يعتبر الجدول الملحق بقانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ وما اضيف اليه بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٢ ملاحقاً بهذا القانون .

المادة ٥٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٠/٢٥ .

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	ووكيل وزير الخارجية
خلوصي الطيري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هانم الميوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفاي	انور النشاشيبي



نظم الشؤون المالية المعدل

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الشؤون المالية المعدل

رقم (٤٧) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام الشؤون المالية المعدل لسنة ١٩٥٩ ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة المضافة الى المادة (٨) من النظام الاصلي بموجب المادة (٢) من النظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٢ بشطب عبارة (يحق لرئيس الوزراء بتنسيب من وزير التجارة) التي وردت بأولها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية .

« لوزير المالية - الجمارك . »

١٩٥٩/١٠/٢٢

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	ووكيل وزير الخارجية
خلوصي الطيري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هانم الميوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفاي	انور النشاشيبي

هكذا من الأصول

بمجل

بمجل

بمجل

بمجل

بمجل

بمجل

قرار رقم ١٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٧٢٧٣/٢١٠ المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بالنقطتين التاليتين:

١ - هل ان موظفي هذا المكتب المصنفين يخضعون لاحكام المادتين الثامنة والتاسعة من قانون ديوان الموظفين المدنيين الباحثين عن كيفية تعيين موظفي الدولة .

٢ - هل يعتبر هؤلاء الموظفون تابعين للتقاعد ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٥ وكتاب معالي رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٥٩/٧/٢٩ وكتابه الثاني المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان المادة ١١ من نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار نصت على ان ملاك هذا المكتب انها يقرر بموجب قانون الموازنة العامة وان المادة الثانية من نظام الموظفين المدنيين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ نصت على ان احكام هذا النظام تسري على جميع الموظفين المدنيين والمستخدمين من يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة.

ولهذا فان موظفي مكتب التموين ومراقبة الاسعار يعتبرون خاضعين لاحكام نظام الموظفين المدنيين على اعتبار انهم يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة .

وحيث ان هذا النظام قد نص على ان تعيين موظفي الحكومة المصنفين يجري وفق احكام المادة الثامنة المعدلة من قانون ديوان الموظفين المدنيين فان موظفي مكتب التموين ومراقبة الاسعار المصنفين - بوصفهم من موظفي الحكومة - يخضعون لاحكام هذه المادة وما بعدها من قانون ديوان الموظفين ولا يكون تعيينهم وترقيتهم الا بالصورة المعينة في هذه المواد .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فيما ان المادة السادسة من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ تعتبر جميع موظفي الحكومة الاردنيين المصنفين تابعين للتقاعد الا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يحوله حق التقاعد .

وحيث ان موظفي مكتب التموين ومراقبة الاسعار المصنفين هم من موظفي الحكومة كما اسلفنا فانهم يعتبرون تابعين للتقاعد عملاً بنص المادة السادسة المذكورة .

لهذا ما نقرره في تفسير احكام النظام المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٥٩/١٠/١١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
وزارة الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	التميز	التميز	رئيس محكمة التمييز
عبدالله الحارثي	شكري الهندي	الياس الحوري	موسى الساكت	علي مسمار

قرار رقم ١١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٩/٧/٢٢ رقم ٥٩٨٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادة ٩٩ من نظام الموظفين المدنيين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا كانت كلمة (العزل) الواردة فيها تنطبق على حالات الاستغناء والتجنيب وانها الخدمة ام لا .

وبعد الاطلاع على نصوص النظام المشار اليه تبين لنا ان المادة ٩٩ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الحكومة لاي سبب كان ما عدا العزل والاستقالة من الوظيفة الرواتب مع العلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس العمل ... الخ) .

وتبين ايضا ان نظام الموظفين قد أفرد فصلاً خاصاً بالاجراءات التأديبية وهو الفصل التاسع وحدد في اول مادة منه (وهي المادة ١٣٣) العقوبات السلوكية التي يجوز فرضها على الموظف نتيجة هذه الاجراءات واعتبر (العزل) اشد هذه العقوبات .

كما انه نص في المادة ١٤٦ المعدلة على ان عقوبة (العزل) لا تفرض الا بموجب المادتين ١٤٤ و ١٤٥ او بقرار من المجلس التأديبي .

وكذلك فانه حدد في المادة ١٨٠ جميع الحالات التي تعتبر فيها خدمة الموظف منتهية وهي :

أ - الاستقالة او فقد الوظيفة .

ب - الغاء الوظيفة .

ج - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة او الاحالة على التقاعد .

د - عدم اللياقة الصحية .

هـ - فقد الجنسية الاردنية .

و - الحكم بالحبس لمدة تزيد عن شهر واحد .

ز - العزل .

وهذه الحالات جميعها باستثناء العزل تخرج عن نطاق الاجراءات التأديبية .

ومن ذلك كله يتضح ان العزل هو عقوبة سلوكية لا تفرض على الموظف الا بمقتضى احكام الفصل الخاص بالاجراءات وان اي انتهاء للخدمة لا يتم بالاستناد الى هذه الاحكام يخرج عن مفهوم العزل .

اما كون واضح النظام عندما عدل المادة ١٤٥ الباحثة عن عدم الكفاءة وعدم اللياقة ابدل كلمة (العزل) الواردة فيها قبل التعديل بكلمة (التجنيب) فلا يغير من الوضع شيئاً ، اذ انه فضلاً عن ان التجنيب تفيد معنى العزل لفة فان قصد المشرع من هذا المعنى واضح بعدم ادخال اي تعديل على الاحكام التي لا تجيز انتهاء خدمة الموظف نتيجة اجراءات تأديبية الا بالعزل .

وكذلك فان المادة ١٨٥ وان كانت تنص على ان خدمة الموظف لا تنتهي بالعزل الا عندما يكتسب قرار المجلس التأديبي القاضي بذلك الدرجة القطعية . الا انه ليس المراد من هذا النص تحديد الحالات التي يصدر فيها العزل وانما المراد تحديد الوقت الذي تنتهي فيه خدمة الموظف في حالة صدور قرار العزل من مجلس تأديبي .

لهذا نقرر ان كلمة (العزل) الواردة في المادة ٩٩ المطلوب تفسيرها انما تفيد انتهاء الخدمة الذي يتم بمقتضى احكام اية مادة من مواد الفصل الخاص بالاجراءات التأديبية سواء اكان قد اطلق على الانتهاء عزلاً او تجنيباً او استغناء وانها لا تشمل حالات انتهاء الخدمة الاخرى المنصوص عليها في المادة ١٨٠ من النظام .

صدر ١٩٥٩/١٠/١٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
اديب الصغير	لرئاسة الوزراء	التميز	التميز	رئيس محكمة التمييز
شكري الهندي	الياس الحوري	موسى الساكت	علي مسمار	

هكذا من الأصول

مجلد

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥